التقرير السنوي ٢٠١٢

DFM
سوق دبي المالي

www.dfm.ae

سوق دبي المالي (ش م ع)

التقرير السنوي ٢٠١٢

سوق دبي المالي، ص.ب: ٩٧٠٠، دبي، الامارات العربية المتحدة، هاتف: ٥٥٥٥ ٣٠٥ ٤ ٩٧١+، فاكس: ٥٥٦٦ ٣٠٥ ٤ ٩٧١+، البريد الإلكتروني: customerservice@dfm.ae | www.dfm.ae

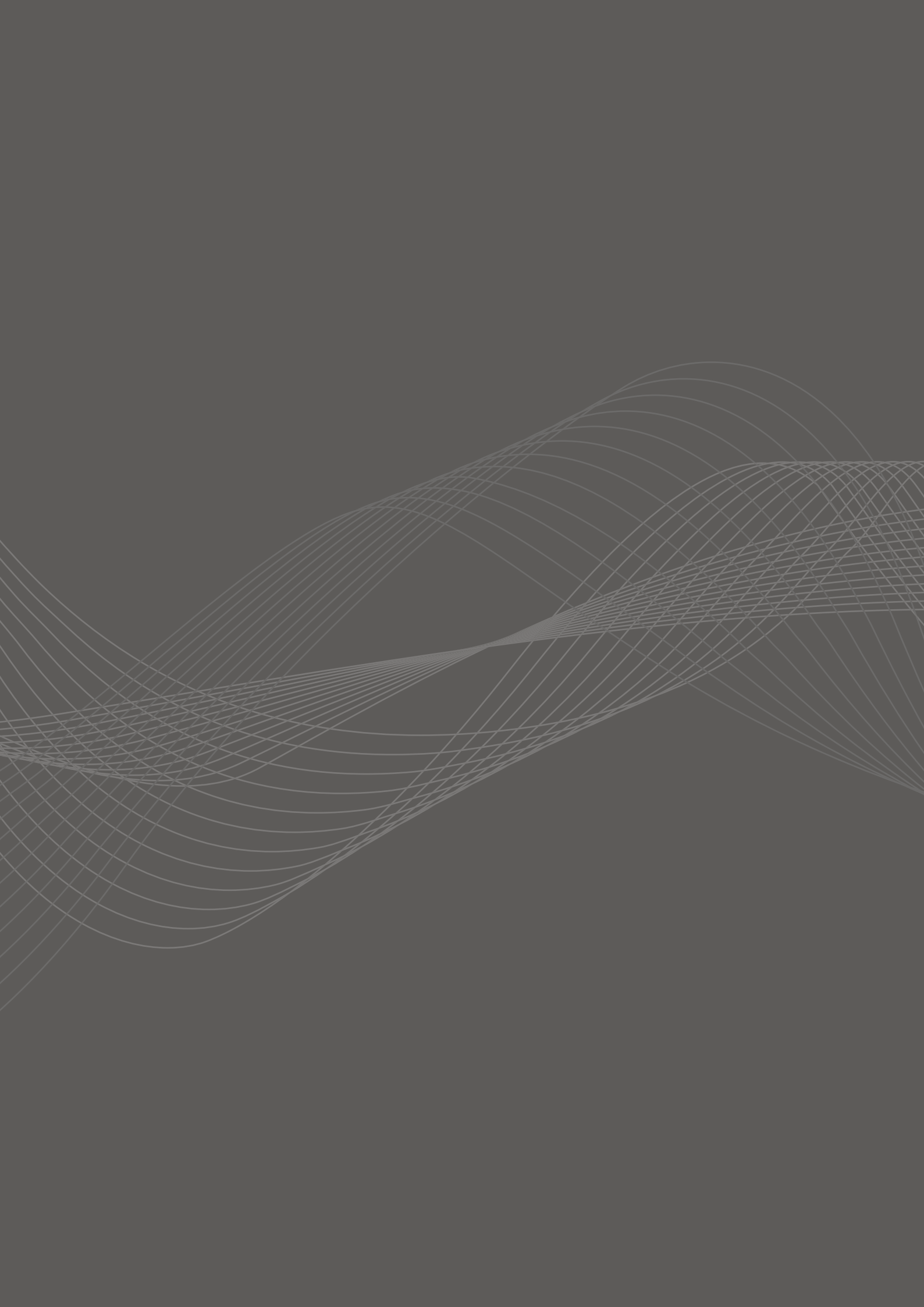

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

”كل عام لابد أن يكون أفضل من الذي قبله...
وكل إنجاز لابد أن يكون أقوى من الذي سبقه.“

iVESTOR شباب SHABAB

بطاقة آيفستر شباب

مصممة حصرياً لجيل جديد من المستثمرين...

آيفستر شباب مصممة حصرياً لجيل جديد من المستثمرين. لقد دأب سوق دبي المالي منذ تأسيسه في العام 2000 على تقديم كل ماهو جديد ومبتكر رغبةً منا في تعزيز وتطوير مهارات جيل الشباب من خلال العديد من البرامج التعليمية وخاصة مسابقة الأسهم. وتأكيداً لهذا الالتزام الدائم، بطاقة آيفستر شباب الجديدة في خطوة هي الأولى من نوعها بين أسواق المال على الصعيد العالمي، و هي بطاقة دفع مسبقة متوافقة مع الشريعة الإسامية تمكن الشباب من الاستفادة من المهارات المكتسبة، وتأهيلهم للتداول في الأسواق مستقبلا.

تمثل آيفستر شباب بطاقة التعريف الخاصة بك في تعاملاتك مع سوق دبي المالي، كما تتيح لك الحصول تلقائيا على رقم مستثمرمن السوق،بالإضافة إلى العديد من المزايا ذات الصلة بإجاز عمليات الشراء عبر الانترنت، والدفع على المستوى العالمي عن طريق أي جهة تقبل بطاقات فيزا.

مجلس الإدارة

عبد الجليل يوسف درويش
رئيس مجلس الإدارة

راشد حمد الشامسي
نائب رئيس مجلس الإدارة

عيسى عبد الفتاح كاظم
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

محمد حميد المري
عضو مجلس الإدارة

علي راشد المزروعي
عضو مجلس الإدارة

مصبح محمد القيزي
عضو مجلس الإدارة

عادل عبد الله الفهيم
عضو مجلس الإدارة

جدول المحتويات

10 كلمة رئيس مجلس الإدارة
12 كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
14 ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
16 التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
19 إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
21 إنجازات سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
25 أداء سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
27 تقرير الحوكمة خلال عام ٢٠١٢
42 البيانات المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"إن الشركة بصدد الدخول إلى مرحلة جديدة من التطور والنمو."

بسم الله الرحمن الرحيم.

حضرات المساهمين الكرام،

يسرني وزملائي أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا أن نقدم لكم التقرير السنوي السادس لشركة سوق دبي المالي (ش م ع)، والذي يتناول أهم التطورات التي شهدتها شركتكم خلال العام 2012، والبيانات المالية للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر من ذلك العام.

لقد تركزت جهود مجلس الإدارة ومعه الإدارة التنفيذية العليا لشركة سوق دبي المالي خلال العام 2012 على مواصلة تطبيق إستراتيجيته الهادفة إلى تحسين أداء الشركة ورفع كفاءتها، وتعزيز قيمة استثماراتكم. وحتى يمكن تحقيق هذه الرؤية الإستراتيجية، تمحورت جهود الشركة حول خمسة أهداف رئيسية هي:

1. تطوير خدمات تلبي تطلعات المتعاملين وتسهم في تنشيط السوق.
2. تحويل خدمات ومنتجات الشركة إلى مصادر جديدة للدخل.
3. التركيز على تنشيط سوق الإصدار الأولى.
4. تطوير بنية السوق وفق أفضل الممارسات العالمية.
5. فعالية الإنفاق.

إن ما أنجزته الشركة خلال العام 2012، كما توجزه السطور التالية ويرد تفصيلاً في التقرير السنوي، لا يعدو أن يكون غيضاً من فيض، وهو مجرد مقدمة تبشر بتحقيق المزيد في قادم الأيام بإذن الله تعالى.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

أولاً: لقد انعكس الإدراك المتزايد من جانب مختلف شرائح المستثمرين للقيم الكامنة التي يوفرها السوق عبر الشركات المدرجة، وكذلك الإستقبال الإيجابي من جانبهم لما أنجزه السوق في الفترة الماضية، إنعكس بصورة ملحوظة على أداء السوق ، حيث جاء سوق دبي المالي في صدارة الأسواق الإقليمية الأفضل أداء في العام 2012، وبلغ معدل نمو المؤشر العام 20%، في حين ارتفع إجمالي قيمة تداولات السوق بنسبة 52% ليصل إلى 48.7 مليار درهم.

ثانياً: في إطار إستراتيجية تنويع مصادر الدخل والاستفادة من خدمات وموارد الشركة على أفضل وجه، قام السوق خلال العام 2012 بتوقيع 27 عقداً لبث البيانات، بزيادة نسبتها 35% مقارنة بالعام 2011، وشملت خدمات البث وكالات أنباء وشبكات تلفزيونية وشركات تزويد بيانات محلية وإقليمية وعالمية. ولهذا ارتفعت إيرادات السوق من بيع البيانات بنسبة 12% خلال العام 2012. ويسعى السوق إلى تعزيز الإيرادات الناتجة عن تسويق البيانات عن طريق زيادة عدد مزودي البيانات بشكل سنوي، وذلك عن طريق الحملات التسويقية والتعاون مع الشركات العالمية.

ثالثاً: في إطار توفير خدمات عالية القيمة للمتعاملين، توسع السوق خلال العام 2012 في توفير خدمة توزيع الأرباح نيابة عن الشركات المدرجة حيث تم توزيع أرباح مالية عن العام 2011 نيابة عن ثمان شركات مدرجة، بقيمة إجمالية قدرها 1.35 مليار درهم وبزيادة نسبتها 21% مقارنة بالأرباح الموزعة عن العام الذي سبقه. كما ارتفع عدد المستثمرين المستفيدين من تلك الأرباح بنسبة 83% إلى 130 ألف مستثمر مقارنة بالعام السابق. وتم توزيع الأرباح من خلال ثلاث وسائل هي: الشيكات، والتحويل المصرفي، وبطاقة آيفستر.

رابعاً: لقد توسع سوق دبي المالي في توفير خدمة التداول بالهامش عبر شركات الوساطة العاملة في السوق، حيث تم خلال العام 2012 اعتماد 3 شركات جديدة، مقابل شركة واحدة في العام 2011، ليرتفع بذلك عدد الشركات المرخصة من قبل سوق دبي المالي لتوفير هذه الخدمة إلى 4 شركات، الأمر الذي سيترك أثراً إيجابياً على نشاط السوق، وبالتالي على إيرادات الشركة في المرحلة المقبلة، لاسيما في ظل وجود المزيد من شركات الوساطة التي تقدمت بطلبات لتوفير تلك الخدمة لعملائها.

خامساً: في إطار الحرص على التواصل الفعال مع المتعاملين ومواكبة تطلعاتهم، نفذت إدارة السوق في مارس 2012 سلسلة من استطلاعات الرأي الرامية إلى قياس رضا المتعاملين من مستثمرين وشركات مدرجة وشركات وساطة وغيرها، والإستماع إلى ملاحظاتهم بشأن سبل تطوير خدماتنا واستحداث خدمات جديدة. وتركزت الإستطلاعات على 4 محاور رئيسية وهي: الأنظمة والقوانين، الإجراءات المطبقة في السوق، الخدمات التي يوفرها السوق، وسلوكيات الموظفين.

إن شركتكم بصدد الدخول إلى مرحلة جديدة من التطور والنمو إن شاء الله، وذلك بفضل المناخ الإقتصادي المزدهر في إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يسجل أداء الإقتصاد تحسناً لافتاً ومتسارعاً، وتنمو غالبية قطاعاته بمعدلات عالية. علاوة على ذلك، فقد شهد العام 2012 بداية تجاوز القطاع العقاري لحالة التباطؤ التي مر بها وكذلك استمرار تحسن أداء القطاع المصرفي، وهذان القطاعان، كما تعلمون، يمثلان معاً الركيزة الأساسية لسوق دبي المالي.

وفي يقيننا أن هذا المناخ الإيجابي سوف يوفر الأرضية المناسبة لجني ثمار إستراتيجية النمو التي بلورها وأقرها مجلس الإدارة وعمل على تنفيذها منذ بداية تحمله شرف مسؤولية رعاية مصالحكم، وهو ما يصب في النهاية في صالح اقتصاد إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة على النحو المنشود.

إنني وزملائي أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية العليا، نعاهدكم على أن نبقى دائماً كما عهدتمونا، من حيث الإخلاص والتفاني والتطلع نحو الأفضل، مسترشدين بالرؤية الثاقبة والمتجددة **لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي**. والله أدعو في ختام كلمتي أن يكلل جهودنا بالنجاح بما يضع سوق دبي المالي في المكانة اللائقة به كسوق رائد على المستويين الإقليمي والعالمي.

وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبد الجليل يوسف درويش
رئيس مجلس الإدارة
شركة سوق دبي المالي (ش م ع)

كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

"عملت الإدارة التنفيذية خلال العام 2012 على زيادة فعالية سوق المال وتعزيز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني."

بسم الله الرحمن الرحيم،
سعادة الأستاذ / عبد الجليل يوسف درويش رئيس مجلس الإدارة،
السادة الزملاء أعضاء المجلس،
المساهمون الكرام،

يسرني وزملائي أعضاء فريق الإدارة التنفيذية العليا في شركة سوق دبي المالي (ش م ع)، أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي للشركة عن العام 2012. ويطيب لي في هذا المقام أن أستعرض معكم أبرز الإنجازات والتطورات التي شهدتها الشركة خلال العام 2012، والتي صبت في مجملها في خانة تحقيق أهداف إستراتيجية النمو في سوق دبي المالي.

لقد عملت الإدارة العليا التنفيذية خلال العام 2012 على تجسيد تلك الأهداف وتحويلها إلى حقائق على أرض الواقع، من خلال صياغة وإطلاق العديد من المبادرات والدخول في حوار مكثف وبناء مع الجهات المعنية كافة سواء من الشركات العامة والخاصة أو الجهات التنظيمية أو شركات الاستشارات المالية ومصارف الاستثمار، بهدف زيادة فعالية سوق المال وتعزيز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني.

وإجمالاً يمكن إيجاز جهود السوق خلال العام 2012، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يلي:

أولاً: عمل سوق دبي المالي خلال العام 2012 على جذب شركات جديدة إلى السوق من قطاعات اقتصادية غير ممثلة بما يقود إلى تنويع الفرص الاستثمارية، إضافة إلى الإعداد لتنويع شرائح الأصول عبر توفير أدوات مالية جديدة. ولتهيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة للإدراج في السوق مستقبلاً، تعاون السوق مع كل من ناسداك دبي ومؤسسة

كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

كلمة رئيس مجلس الإدارة
كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
إنجازات سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
أداء سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
تقرير الحوكمة خلال عام ٢٠١٢
البيانات المالية

محمد بن راشد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تعريف تلك الشريحة الحيوية من الشركات بسبل الاستفادة من أسواق المال.

ثانياً: أطلق سوق دبي المالي في أكتوبر من العام 2012 نظام الإفصاح الالكتروني الجديد "إفصاح"، وهو تطبيق متطور وآمن يتيح للشركات المساهمة العامة المدرجة أعلى مستويات الفعالية والسرعة في نشر الافصاحات، بما يرفع مستوى الشفافية ويعزز بيئة التداول في السوق القائمة دائماً وأبداً على العدالة وتكافؤ الفرص بين كافة المتعاملين.

ثالثاً: بدأت إدارة السوق في الربع الأخير من العام 2012 الاستعداد لتطبيق النظم الجديدة التي أقرتها هيئة الأوراق المالية والسلع، وهي "صانع السوق"، وإقراض واقتراض الأوراق المالية"، و"بيع الأوراق المالية على المكشوف"، و"توفير السيولة". وتشمل استعداداتنا في هذا الصدد تعديل قواعد العمل الحالية وإقرارها من الجهة التنظيمية، وكذلك التواصل الفعال مع المتعاملين لشرح نموذج العمل الجديد بما يضمن سلاسة التطبيق.

رابعاً: بدأ السوق الإعداد لتوفير خدمة الدفع الالكتروني، ولهذا الغرض تم توقيع اتفاقية مع حكومة دبي الالكترونية ستتيح للمتعاملين سداد رسوم المعاملات عبر بوابة الدفع التابعة لها، سواء ببطاقات الائتمان أو عبر الخصم المباشر من الحساب المصرفي. ومن المقرر إطلاق تلك الخدمة في النصف الثاني من العام 2013 بمجرد اكتمال كافة الاستعدادات الفنية اللازمة.

خامساً: سعياً لتعزيز التواصل مع كافة المتعاملين الحاليين والمحتملين، ومساعدة الشركات المدرجة، أو المحتمل إدراجها مستقبلاً، على التوسع في تطبيق أفضل الممارسات، والتفاعل بصورة أكبر مع المجتمع الاستثماري، نظم السوق في مايو 2012 ورشة العمل التفاعلية الثانية حول "تطبيق أفضل ممارسات علاقات المستثمرين والحوكمة "، التي استقطبت 140 مشاركاً يمثلون 80 شركة، بينهم العديد من كبار المسؤولين في الشركات المدرجة والخاصة والعائلية، إضافة إلى مستشارين وخبراء بارزين.

فيما يخص الأداء المالي لشركتكم خلال العام 2012، فقد حققت الشركة أرباحاً صافية قدرها 35.2 مليون درهم مقابل خسارة صافية قدرها 6.9 مليون درهم في العام 2011. وبلغ إجمالي إيرادات الشركة 191 مليون درهم خلال العام 2012، مقابل 176.5 مليون درهم في العام 2011. وتوزعت الإيرادات بواقع 146.5 مليون درهم من العمليات التشغيلية و 44.5 مليون درهم من الاستثمارات وغيرها.

ختاماً، اسمحوا لي أن أتقدم باسمي واسمكم بخالص الشكر والتقدير إلى **صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي** على الدعم غير المحدود من جانب سموه للسوق. كما أتقدم بالشكر إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وجميع المتعاملين، وفريق العمل على جهودهم وعملهم المخلص لتحقيق الأهداف المنشودة. كما لا يسعني في هذا المقام سوى التقدم بجزيل الشكر وعميق الامتنان إلى كافة المساهمين الكرام لما أبدوه دائماً وأبداً من مساندة للشركة في خططها التطويرية المختلفة، الأمر الذي يعد الدعامة الأساسية لتحقيق المزيد من النجاح في المستقبل القريب إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عيسى عبد الفتاح كاظم
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
شركة سوق دبي المالي (ش م ع)

ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش م ع)

اظهر الاداء المالي للسوق عن عام 2012 تحسنا ملموسا على الرغم من الظروف الاقتصادية العالمية السائدة ، مع العلم بان احجام التداول قد تحسنت وعاودت الارتفاع لاول مرة منذ العام 2008 ، حيث ارتفعت قيمة التداولات في سوق دبي المالي عن عام 2012 لتصل الى 48.8 مليار درهم بارتفاع بلغ 52% مقارنة مع العام السابق 2011 ، بما اثر على الأداء المالي للشركة عن العام 2012 وكما هو موضح أدناه.

أهم المؤشرات المالية

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	%
مجموع الإيرادات (مليون درهم)	1,013	502.9	260.5	176.5	191	%8
مجموع النفقات (مليون درهم)	158	156.3	181.6	183.4	155.8	%15-
صافي الربح (الخسارة) (مليون درهم)	* 855	346.6	78.9	6.9-	35.2	%610-
صافي الأرباح قبل مصاريف الاستهلاك والإطفاء والفائدة (مليون درهم)	944	433.7	171	89.5	108.1	%21
مجموع الأصول(مليون درهم)	8,636	8,220.5	7,914.9	7,698	7,711.6	%0.2
مجموع المطلوبات(مليون درهم)	385	197.3	360.4	196	233.5	%19
حقوق المساهمين بدون حقوق الاقلية (مليون درهم)	8,251	8,023.2	7,523.2	7,479	7,457.9	%0.3-
سعر السهم بالدرهم	1.25	1.88	1.51	0.84	1.02	%21
معدل العائد على السهم بالدرهم	0.11	0.04	0.01	0.001-	0.004	%500-
معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين	%9.5	%4.3	%1	%0.091-	%0.47	%616-
معدل العائد على متوسط الموجودات	%9	4.1%	%0.98	%0.088-	%0.46	%623-
نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي الأرباح	%105	%115	-	-	-	-

* تم إعادة تصنيف الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة الاستثمارات في عام 2008 إلى أرباح بقيمة 250 مليون درهم نتيجة تطبيق معيار كتابة التقارير المالية رقم 9 (IFRS9).

1. صافي الأرباح

- بلغ صافي الربح السنوي لمجموعة شركة سوق دبي المالي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31/12/2012 ما قيمته 35.2 مليون درهم مقارنة مع خسارة بلغت 6.9 مليون درهم عن عام 2011 بتحسن نسبته 610%.
- حقق سوق دبي المالي (بدون الشركات التابعة) أرباح بلغت 41.6 مليون درهم عن عام 2012 مقارنة مع أرباح بلغت 8.9 مليون درهم عن عام 2011 بزيادة نسبتها 367%.
- يعود اسباب التحسن في الاداء المالي للمجموعة عن عام 2012 الى تحسن قيم التداول، زيادة قيمة الايرادات الاخرى المستحدثة ،انخفاض النفقات ، وكذلك انخفاض خسائر الشركات التابعة (ناسداك دبي).

صافي الأرباح (الخسائر) التاريخية للمجموعة (مليون درهم)

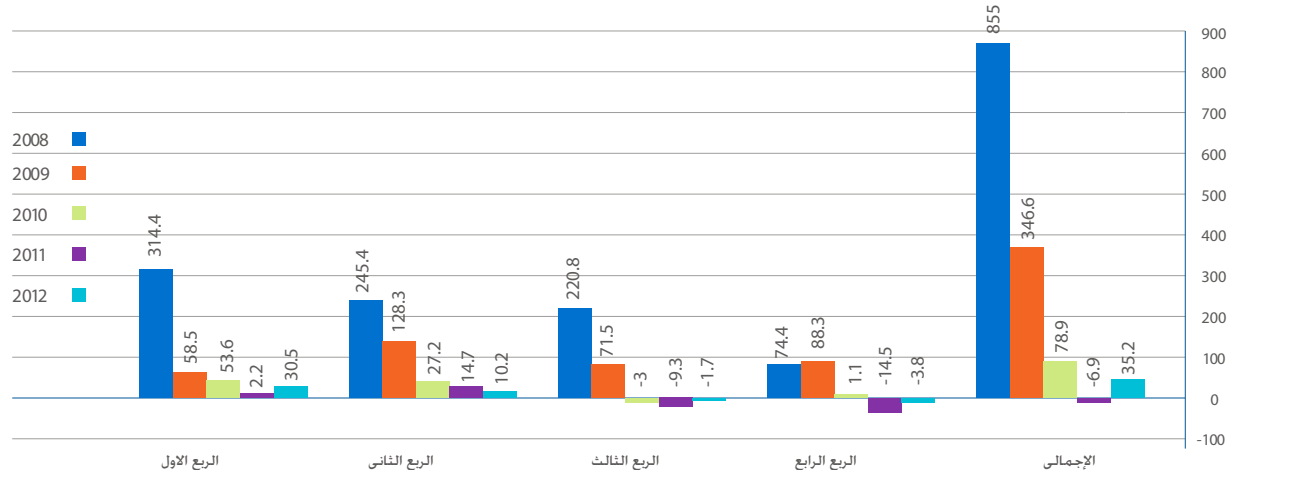

ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش م ع)

2. الإيرادات

- بلغ إجمالي إيرادات المجموعة خلال العام 2012 حوالي 191 مليون درهم بزيادة نسبتها 8% مقارنة مع العام 2011. وتجدر الإشارة بالذكر إلى أن أسباب الزيادة يعود إلى زيادة إيرادات التداول والايرادات الاخرى المستحدثة مع استمرار الانخفاض في مصادر الايرادات الاخرى كرسوم الوسطاء نتيجة لاستمرار خروج الوسطاء من السوق ،وايرادات الاستثمار نتيجة لاستمرار تدني معدلات العائد السائدة في السوق وكذلك ايرادات خدمات التقاص والتسوية نتيجة لوجود معاملات غير متكررة من عام 2011.
- شكلت إيرادات التداول ما نسبته 55.4% من إجمالي إيرادات الشركة خلال العام 2012 ، مقابل 22.4% لإيرادات الاستثمار. وبلغت مساهمة الإيرادات الإدارية المختلفة الناتجة عن خدمات التقاص والإيداع والتسوية وخدمات الوسطاء ورسوم التقارير بالإضافة عدد أخر من مصادر الدخل المستحدثة في مجالات الإدراج وبيع المعلومات الفورية وغيرها ما نسبته 16%، أما إيرادات الشركات التابعة فقد شكلت 6.2% من الإيرادات الإجمالية.
- ارتفعت قيمة الإيرادات المستحدثة لسوق دبي المالي بدون أثر الشركات التابعة عن عام 2012 من رسوم الإدراج ، بيع المعلومات، خدمة الإعلان على الموقع الالكتروني للسوق ، خدمات توزيع الأرباح النقدية ،وكذلك خدمات الحفظ الأمين الى ما نسبته 4% من الايرادات الكلية مقابل 2.8% في عام 2011 بنسبة نمو بلغت 54%.

تفاصيل الإيرادات (مليون درهم).

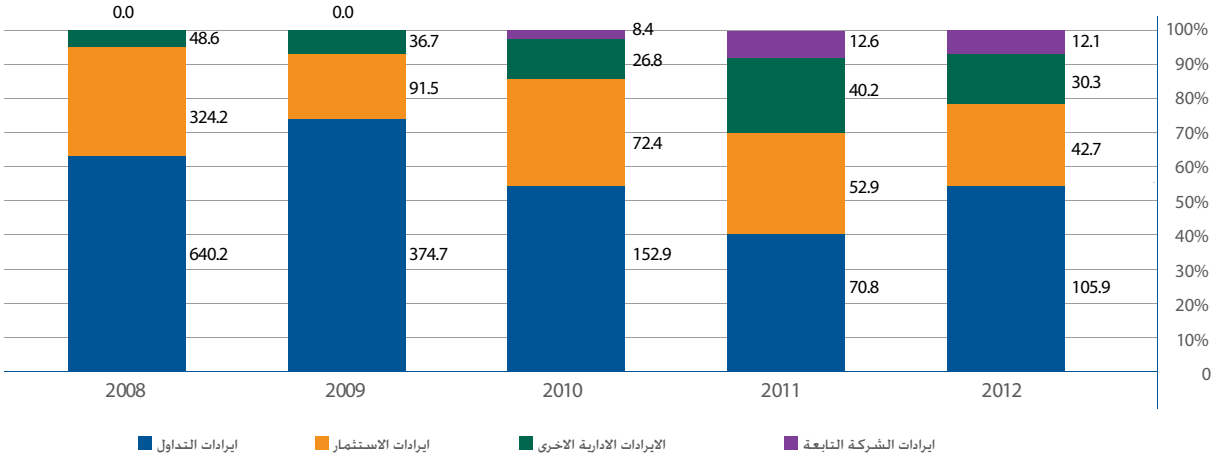

3. النفقات

- بلغت النفقات الكلية للمجموعة 155.8مليون درهم في العام 2012 متضمنة نفقات الشركات التابعة البالغة 16.9 مليون درهم مقابل 183.4 للعام 2011 بتراجع نسبته 15% . وجاء هذا التراجع في النفقات كنتيجة للسياسة التي تنتهجها ادارة السوق في مجال تخفيض النفقات العمومية والادارية ، وانخفاض مصاريف الاطفاء السنوية الناجمة عن الاطفاء الكامل للاصول الغير ملموسة الخاصة بقاعدةبيانات التداول التاريخية والتي تقدر بواقع 13.5 مليون درهم سنويا وكذلك انخفاض بعض مصاريف الشركات التابعة مثل مصروف شطب بعض الموجودات الثابتة في عام 2011 بمبلغ 6 مليون درهم كنتيجة لتخفيض مساحة المكان المستاجر وتخفيض قيمة الايجار السنوي.
- شكلت مصاريف الإطفاء للأصول غير الملموسة البالغة 62.3 مليون درهم ما نسبته 40% من المصاريف الإجمالية. فيماشكلت نفقات الموظفين ما نسبته 28.4%، والنفقات العمومية والإدارية 10.3%، ومصاريف استهلاك الموجودات الثابتة 6.5% ونفقات الإيجار 3.8% بالإضافة إلى نفقات الشركات التابعة 11%.

تفاصيل النفقات للمجموعة (مليون درهم).

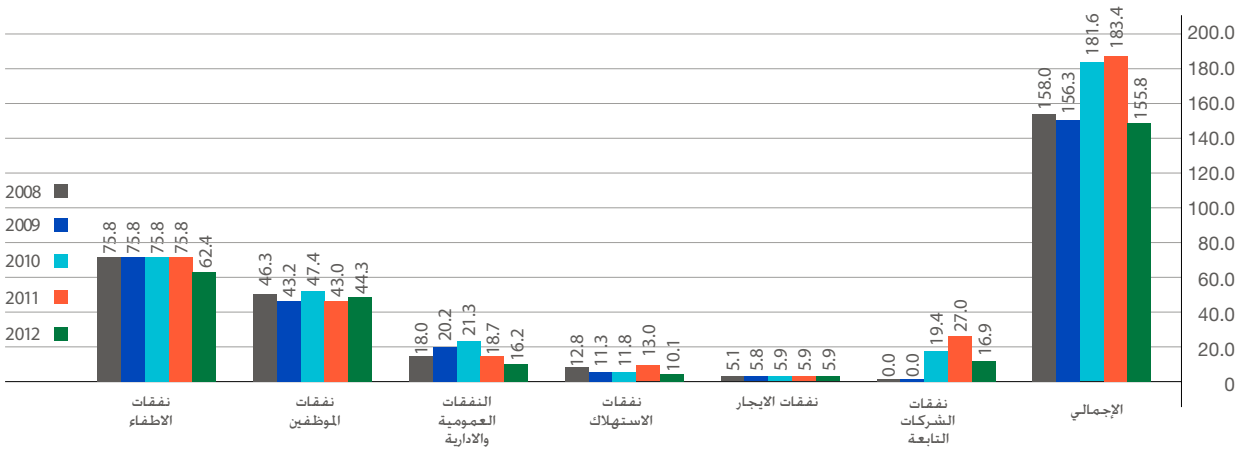

التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

لقد اتسم عام 2012 بالظروف غير المواتية للاستثمار على المستوى العالمي نتيجة لهيمنة الشكوك وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بمستقبل أداء الاقتصاد العالمي وخاصة إقتصادات الدول المتقدمة. ولعل السبب الرئيس الذي ساهم في خلق هذه الظروف غير المواتية يعود إلى فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول المتقدمة في استعادة الثقة العامة لدى المستثمرين والمستهلكين على حد سواء الى مستويات مرضية تساعد على تحفيز الطلب الكلي وبالتالي على دعم معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول وضمان قابليتها للاستدامة.

ففي منطقة اليورو ظل الغموض والتشكك هو السائد بشأن قدرة السلطات المحلية في الدول التي تعاني من وضع مالي حرج على تصميم وتنفيذ سياسات مالية أقل تشددا، بهدف حفز معدلات النمو الاقتصادي، دون انتكاس الوضع المالي لموازناتها وتفاقم العجز بشكل يهدد الاستقرار المالي في تلك الدول بشكل خاص وفي منطقة اليورو بشكل عام.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ظل التخوف من عواقب الهاوية المالية* على نمو الاقتصاد الأمريكي هو سيد الموقف. وقد أدى تأخر السلطات الأمريكية في التوصل إلى اتفاق على صيغة مقبولة لتخفيف حدة هذه الإجراءات إلى فرض حالة من الترقب والتردد في أوساط المستثمرين ليس في السوق الأمريكية وحسب، وإنما على مستوى العالم نظرا للأهمية العالية التي يحتلها الاقتصاد الأمريكي في الطلب العالمي.

في ضوء ما تقدم من ظروف غير مواتية، فقد ظلت الثقة العامة عند مستوياتها المتدنية التي سادت خلال العامين الماضيين، وظلت معدلات النمو الاقتصادي ضعيفة ومعدلات البطالة مرتفعة نسبيا. وتشير التقديرات الأولية الصادرة عن المنظمات الدولية إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 3.8% في عام 2011 إلى 3.3% في عام 2012. وقد كان التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي بين عامي 2011 و 2012 سمة عامة لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، باستثناء عدد محدود من الدول التي يتوقع أن تسجل ارتفاعا طفيفا في معدل النمو الاقتصادي. فبينما تباطأ معدل النمو الاقتصادي في مجموعة الدول الصناعية المتقدمة من 1.6% إلى 1.3%، كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الاستثناء الوحيد ضمن هذه المجموعة التي يتوقع أن يرتفع معدل النمو فيها قليلا ليصل إلى 2.2% خلال عام 2012. وبالنسبة للدول النامية والمتحولة نحو تفعيل قوى السوق، فتشير التقديرات إلى أنها سجلت كمجموعة تباطؤاً في معدل النمو من 6.2% في عام 2011 إلى 5.3% في عام 2012. وجاء هذا التباطؤ شاملا لجميع دول هذه المجموعة باستثناء دول الآسيان5- (ASIAN-5) التي يتوقع ارتفاع معدل النمو فيها من 4.5% إلى 5.4% ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يتوقع أن تسجل ارتفاعا في معدل النمو من 3.3% إلى 5.3%. وجدير بالذكر هنا أن التحسن المتوقع في النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقتصر على الدول المصدرة للنفط التي استفادت من أسعار النفط المرتفعة وحافظت على مستويات مرتفعة نسبيا من الإنفاق، الأمر الذي انعكس ايجابيا على معدل النمو الاقتصادي فيها الذي يتوقع أن يرتفع من 4% في عام 2011 إلى 6.6% في عام 2012. أما الدول المستوردة للنفط في هذه المجموعة، فقد عانت خلال العام من الاضطرابات السياسية وضعف الطلب الخارجي نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي لدى شركائها التجاريين الرئيسين، الأمر الذي انعكس سلبا على معدل النمو الاقتصادي فيها الذي يتوقع أن يتراجع من 1.4% إلى 1.2%.

ولما كانت الأسواق المالية من أكثر القطاعات تأثرا بمستوى الثقة العامة السائدة في أوساط المتعاملين، وتوقعاتهم المستقبلية، كان من الطبيعي أن تنعكس الظروف غير المواتية سلبا على أداء الأسواق المالية في مختلف دول العالم. فباستثناء عدد قليل من البورصات، سجلت البورصات على المستوى العالمي انخفاضا حادا في قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2012، حيث تراجع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصات الأعضاء في جمعية البورصات العالمية وعددها 53 بورصة بنسبة 22.6%. وقد كان الانخفاض سمة مشتركة بين جميع البورصات العالمية الكبرى، حيث انخفضت قيمة الأسهم المتداولة في بورصتي ناسداك أومكس ونيويورك يورونكست في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23% و 25% على التوالي، وفي بورصة لندن بنسبة 21%، وفي بورصة نيويورك يورونكست أوروبا بنسبة 72%، وفي بورصتي هونغ كونغ وطوكيو بنسبة 23% و 14% على التوالي.

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري فيها مشابها لما كان عليه الحال في عام 2011. فمن جهة، ساهم ارتفاع أسعار النفط في تمكين الحكومة من المضي قدما في الإنفاق الرأسمالي وفقا للخطط والبرامج المرسومة سابقا، وخصوصا على مشاريع البنية التحتية، الأمر الذي كان له دور ملموس في تعزيز الثقة بقدرة الاقتصاد الوطني على النمو والحفاظ على البيئة المناسبة والجاذبة للاستثمار. ومن جهة ثانية، ظلت عوامل الشد العكسي المتمثلة في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في عدد من الدول العربية، واستمرار حالة الإحباط الناجمة عن فشل الاقتصادات المتقدمة في تحقيق معدلات نمو مناسبة مبعثا للشكوك بشأن الطلب الخارجي وسببا في تعكير صفو الأجواء الايجابية سالفة الذكر، وخلق حالة من التردد لدى المستثمرين. ورغم قوة وأهمية عوامل الشد العكسي سالفة الذكر، إلا أن المؤشرات المتاحة تثبت أن عوامل الدفع الايجابية كانت أقوى منها أثرا على الاقتصاد الوطني. فتشير أحدث التقديرات المتوفرة إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقي في القطاعات غير النفطية من 2.7% في عام 2011 إلى 3.5% خلال عام 2012.

وبالنسبة لإمارة دبي، وحيث أن مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة لا تتجاوز 2% في المتوسط، فإن الأثر التخفيضي لقطاع النفط على المعدل الإجمالي للنمو الاقتصادي لم ينعكس على الناتج المحلي للإمارة، فجاء معدل النمو فيها ليعكس قوة الدفع الإيجابية التي تميزت بها القطاعات غير النفطية. ومع أن البيانات الرسمية عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارة لعام 2012 غير متاحة حتى الآن، إلا أن المشاهدات الحية على أرض الواقع تمكن المراقب من التوقع، وبدرجة عالية من الثقة، أن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في إمارة دبي لن يقل عن 5% في عام 2012 مقارنة مع نمو نسبته 2.8% في عام 2011.

ومن المشاهدات التي تعزز هذا التفاؤل إزاء معدل النمو المتوقع في إمارة دبي استمرار

* الانخفاض الحاد في عجز الموازنة الناجم عن الزيادات الكبيرة التي ستطرأ على الضرائب بعد إلغاء الإعفاءات الضريبية النافذة من جهة، والتخفيضات المبرمجة على النفقات بهدف ضبط الموازنة من جهة ثانية.

التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

النشاط الملحوظ في قطاعات الخدمات بشكل عام وفي قطاعات التجارة بفرعيها الجملة والتجزئة والسياحة والنقل والتخزين والاتصالات بشكل خاص. فضلا عن بوادر عودة النشاط والانتعاش إلى قطاع العقارات، حيث شهدت أسعار العقارات والإيجارات بعض الارتفاع خلال عام 2012، وتم الإعلان عن طرح العديد من المشروعات العقارية من قبل عدد من المطورين.

ورغم ظروف عدم اليقين وموجة التراجع في قيم التداول التي عمت مختلف أسواق المال العالمية، فقد كان أداء الأسواق المالية في الدولة منسجما مع التوقعات المتفائلة بشأن معدل النمو في الاقتصاد الوطني. فبعد الانخفاض الحاد الذي سجله كل من المؤشر العام لسوق دبي المالي وقيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2011، سجل المؤشر العام للسوق خلال عام 2012 ارتفاعا نسبته 20% وسجلت قيمة الأسهم المتداولة ارتفاعا نسبته 52% لتبلغ 48.8 مليار درهم. كما سجل مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال عام 2012 ارتفاعا نسبته 9.5%.

نظرة مستقبلية

إن التحسن الملموس في أداء سوق دبي المالي خلال عام 2012، والذي جاء مغايرا للاتجاه العام لأداء أسواق المال العالمية، لهو خير دليل على أن التوقعات المتفائلة التي اعتمدتها إدارة السوق في بداية العام لم تكن من فراغ، وان التحديات التي واجهها السوق خلال السنوات الماضية وما زال يواجه بعض عواقبها ليست سوى نتيجة لظروف عابرة. وبينما يأخذ السوق التحديات التي تواجهها الأسواق المالية عموما، والأسواق المالية في المنطقة خصوصا بجدية تامة، فإنه يتطلع إلى المستقبل بتفاؤل كبير، ويواصل تبني المبادرات التي من شأنها تمهيد الطريق لعودة النشاط إلى مستوياته الطبيعية. ويستند سوق دبي المالي في هذا التفاؤل الى جملة من العوامل الإيجابية التي يتوقع أن تساهم في تحفيز مستوى النشاط في السوق؛ ومن أبرزها:

1. تشير تقديرات بيوت الخبرة الدولية إلى أن الاقتصاد الوطني مؤهل لمواصلة النمو، وان نموه سيعود إلى اتجاهه التصاعدي اعتبارا من عام 2013 ليكون من بين المعدلات الأعلى على المستويين الإقليمي والدولي.

2. في مجال تطوير البيئة التشريعية، أقرت هيئة الأوراق المالية والسلع في أواخر العام الماضي نظام "صانع السوق"، ومعه ثلاثة أنظمة داعمة أخرى وهي: "إقراض واقتراض الأوراق المالية" و"بيع الأوراق المالية على المكشوف" و"توفير السيولة". ومما لا شك فيه، أن إقرار هذه الأنظمة ينطوي على أهمية بالغة لمستقبل سوق رأس المال في الإمارات العربية المتحدة ويعزز من جاذبية السوق للمستثمرين المحليين والأجانب مما يفتح آفاقا جديدة لتنشيط حركة التداول في هذه الأسواق.

3. على الصعيد الداخلي في شركة سوق دبي المالي، فقد واصلت الشركة تنفيذ مجموعة من المبادرات الإستراتيجية الجديدة التي تعزز من بنية السوق بما يتواكب مع أفضل الممارسات العالمية ويهيئه لمواصلة النشاط والنمو. ومن أبرز هذه المبادرات:

أ. إعداد نموذج العمل الجديد وتعديل الإجراءات بما يتناسب مع تطبيق النظم والآليات التي أقرتها الهيئة. وسيتم رفع هذه التعديلات إلى الهيئة قريباً لإبداءِ الرأي بشأنها والموافقة عليها تمهيداً لتطبيقها.

ب. عملت إدارة السوق على إعداد المرحلة الأولى من نظام العمل الخاص بإقراض واقتراض الأوراق المالية وسيتم رفعها إلى هيئة الأوراق المالية قريبا. وينتظر في هذا الصدد توفير آلية إقراض واقتراض الأوراق المالية قبل نهاية الربع الأول من العام 2013.

ج. يواصل سوق دبي المالي جهوده لتعديل قواعد العمل الحالية والسعي لإقرارها من الجهة التنظيمية بما يسمح بتوفير نظم صانع السوق والبيع على المكشوف في وقت لاحق من العام 2013.

كلمة رئيس مجلس الإدارة
كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
إنجازات سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
أداء سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
تقرير الحوكمة خلال عام ٢٠١٢
البيانات المالية

إفصاح
efsah

نظام الإفصاح الالكتروني
The eDisclosure solution

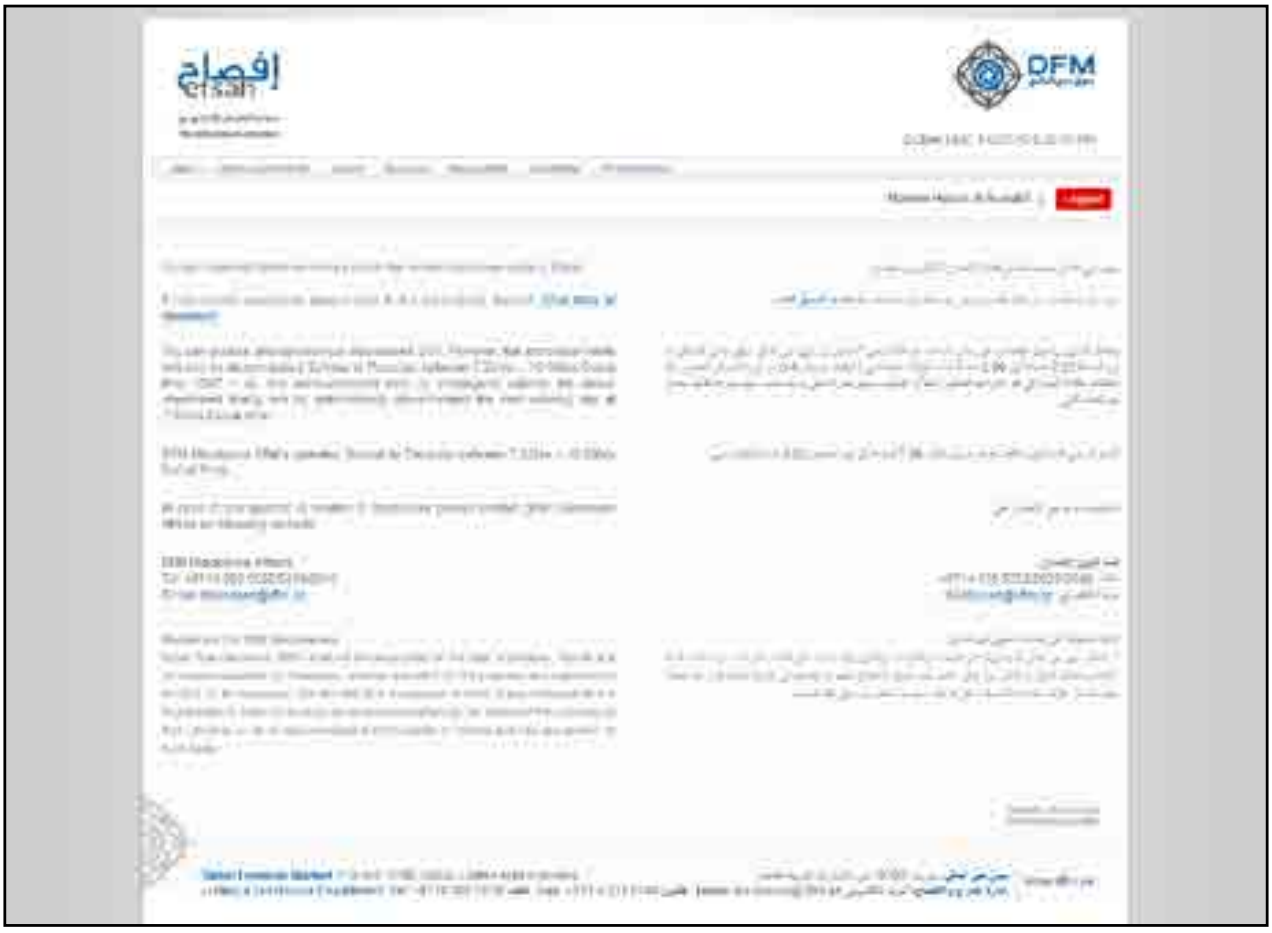

سوق دبي المالي يطلق في أكتوبر 2012 النظام الالكتروني المتطور لنشر إفصاحات الشركات بسرعة وفعالية "إفصاح". وهو تطبيق متطور وآمن يتيح للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق أعلى مستويات الفعالية والسرعة في نشر الافصاحات.

ويمكن للشركات المدرجة الولوج إلى نظام الإفصاح الالكتروني من خلال كلمة سر معتمدة. ومن ثم القيام بتعبئة النموذج المعياري للإفصاحات بسلاسة باللغتين العربية والانجليزية مع إرفاق نص الإفصاح وفق صيغ تخزين مختلفة.

ويمكن للشركات المفصحة الإطلاع على نسخة أولية من الإفصاح لمراجعته بصورة نهائية قبل تقديمه. كما أن بمقدورها إضافة عناوين البريد الالكتروني التي قد ترغب في توجيه الافصاحات إليها مثل البريد الالكتروني للمستثمرين والمحللين وغيرهم من المعنيين بمتابعة الافصاحات. ويتيح النظام الجديد للشركات أيضاً إمكانية توقيت الافصاحات بشكل مسبق بحيث يتم تحويلها إلى سوق دبي المالي في يوم محدد أو ساعة بعينها.

وقد عقدت إدارة السوق 9 جلسات تدريبية تم من خلالها تدريب 68 من مسؤولي الإفصاح في 43 شركة مساهمة عامة محلية مدرجة في السوق على كيفية استخدام هذا النظام بفعالية. ومن المقرر تدريب مسؤولي الإفصاح في شركات الإدراج المزدوج خلال المرحلة المقبلة.

إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش م ع)

بعزم لا يلين واصل سوق دبي المالي خلال العام 2012 جهوده الحثيثة الرامية إلى تحقيق أهدافه الإستراتيجية، ومواجهة تحديات القطاع، ومواكبة تطلعات المستثمرين والمتعاملين، مع الالتزام الدائم بتعظيم القيمة لكافة المتعاملين، وفي مختلف مجالات عمل السوق.

تتحدد الثقافة المؤسسية لشركة سوق دبي المالي في ضوء الرؤية والرسالة والقيم الرئيسية للسوق المتمثلة في النزاهة، الكفاءة، الابتكار، السرية، والشفافية. وتدعم تلك العناصر مجتمعة جهود السوق الرامية إلى تحقيق أهدافه الإستراتيجية.

الرؤية

"سوق مالية إقليمية بمقاييس عالمية"

الرسالة

"أن نقدم للمتعاملين خدمات مبتكرة في مجال تداول وتقاص وتسوية وإيداع الأوراق المالية من خلال بيئة تتسم بالكفاءة والشفافية والسيولة".

الإستراتيجية

يتمثل هدفنا في السعي الحثيث لتطبيق الإستراتيجية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتوفير أدوات وخدمات مالية مبتكرة بما يحفز نشاط السوق، ويعود بالفائدة على كافة المتعاملين، ويحقق الهدف الأسمى المتمثل في تنفيذ إستراتيجية النمو.

خلال العام 2012، تركزت جهود شركة سوق دبي المالي (ش م ع) بغرض تحقيق الرؤية الإستراتيجية على 5 أهداف رئيسية هي:

1. تطوير خدمات تلبي تطلعات المتعاملين وتسهم في تنشيط السوق.
2. تحويل خدمات ومنتجات الشركة إلى مصادر جديدة للدخل.
3. التركيز على تنشيط سوق الإصدار الأولي.
4. تطوير بنية السوق وفق أفضل الممارسات العالمية.
5. فعالية الإنفاق.

وقد حشد السوق خلال العام 2012 كافة جهوده وموارده وقدراته لضمان التطبيق الفعال للعديد من مبادرات التطوير الإستراتيجية، واستناداً إلى مؤشرات أداء رئيسية تم متابعتها على مدار العام، مما أسفر عن تحقيق العديد من الإنجازات، ووضع السوق في صدارة الأسواق الإقليمية الأفضل أداء خلال العام 2012.

ورشة العمل الثانية لسوق دبي المالي حول علاقات المستثمرين

نظم سوق دبي المالي ورشة العمل التفاعلية الثانية حول "تطبيق أفضل ممارسات علاقات المستثمرين والحوكمة " يوم الثلاثاء الموافق 8 مايو 2012 في فندق "ذي آدرس" بوسط مدينة دبي. وتعد ورشة العمل تلك أحدث مبادرات سوق دبي المالي، وتأتي في إطار جهود السوق المتواصلة والرامية إلى مساعدة الشركات المدرجة وكذلك المحتمل إدراجها مستقبلاً على التوسع في تطبيق أفضل الممارسات العالمية، وتشجيعها على التفاعل بصورة أكبر مع المجتمع الاستثماري.

تم تنظيم ورشة العمل بالتعاون مع جمعية الشرق الأوسط لعلاقات المستثمرين واستقطبت 140 مشاركاً يمثلون 80 شركة، بينهم العديد من كبار المسؤولين في الشركات المدرجة والشركات الخاصة والعائلية، إضافة إلى مستشارين وخبراء بارزين حيث تم مناقشة أحدث الأساليب والاستراتيجيات الفعالة في مجالي علاقات المستثمرين وحوكمة الشركات

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2012

الإنجازات الإستراتيجية

1. تحويل خدمات ومنتجات الشركة إلى مصادر جديدة للدخل

أ. زيادة عدد مزودي البيانات

في إطار إستراتيجيته في تنويع مصادر الإيرادات وزيادتها، يسعى سوق دبي المالي إلى زيادة عدد مزودي البيانات بشكل سنوي لضمان وصول بياناته لأكبر عددٍ من المتعاملين وذلك من خلال الحملات التسويقية والتعاون مع الشركات العالمية بهذا الخصوص. وفي هذا الإطار، وقع السوق 27 عقداً لبث البيانات خلال العام 2012 شملت وكالات أنباء وشبكات تلفزيونية وشركات تزويد بيانات محلية وإقليمية وعالمية بزيادة نسبتها 35% مقارنة بالعام 2011، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع إيرادات السوق من بيع البيانات بنسبة 12% خلال العام 2012.

ب. إدارة توزيع أرباح الشركات المساهمة

قام السوق خلال العام 2012 نيابة عن ثمان شركات مدرجة بتوزيع أرباحها المالية عن العام 2011. وقد بلغ إجمالي قيمة الأرباح الموزعة لهذه الشركات 1.35 مليار درهم وذلك بزيادة نسبتها 12% مقارنة بقيمة الأرباح التي تولى السوق توزيعها عن العام 2010. أما بالنسبة لعدد المستثمرين الذين استلموا تلك الأرباح، فقد ارتفع بنسبة 83% مقارنة بالعام السابق ليبلغ حوالي 130 ألف مستثمر. وقد تم توزيع الأرباح عبر وسائل ثلاث هي بطاقة آيفستر، والإيداع مباشرة في الحسابات، والشيكات المصرفية.

2. تطوير خدمات تلبي تطلعات المتعاملين وتسهم في تنشيط السوق

في إطار سعيه لمواكبة تطلعات المستثمرين وتوفير منتجات وخدمات عالية المستوى ضمن بيئة تداول فعالة، نظم سوق دبي المالي وناسداك دبي مؤتمر "المستثمرين في الإمارات 2012" بالتعاون مع مصرف دويتشه بنك، وسط حضور لممثلي المؤسسات الاستثمارية الإقليمية وكبار مسؤولي الشركات المدرجة في البورصتين. وجاء هذا المؤتمر في إطار سلسلة المبادرات المشتركة لسوق دبي المالي وناسداك دبي والرامية إلى تعزيز تواصل الشركات المدرجة في البورصتين مع المستثمرين المحليين والإقليميين، واستكمالاً للدور الرائد للبورصتين في إقامة مؤتمرات للمستثمرين العالميين، وتشجيع الشركات المدرجة على تبني أفضل الممارسات في مجال علاقات المستثمرين.

كما قام سوق دبي المالي بتنفيذ عدة استطلاعات رأي للتعرف على مقترحات وأراء المتعاملين في السوق من مستثمرين ووسطاء وشركات مدرجة. وتهدف هذه الاستطلاعات إلى تحديد احتياجات كافة المتعاملين وقياس درجة رضاهم عن الإجراءات والخدمات التي يقدمها السوق، والتعرف على أرائهم ومقترحاتهم بهدف تنشيط السوق وزيادة فعاليته.

وفي ضوء نتائج الاستطلاعات التي نفذت وجهود السوق الرامية إلى التطوير الدائم، تم خلال العام 2012 تطوير العديد من الخدمات في السوق من أبرزها:

أ. نظام الإفصاح الالكتروني "إفصاح"

في إطار حرص السوق على تحقيق أعلى مستويات الإفصاح والشفافية وتوفير البيئة الاستثمارية الآمنة وتعزيز العدالة وتكافؤ الفرص بين المستثمرين وحماية لمصالحهم، قام سوق دبي المالي خلال العام 2012 بإطلاق نظام الإفصاح الالكتروني "إفصاح". ويعتبر هذا النظام الجديد تطبيقاً متطوراً وآمناً يتيح للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق أعلى مستويات الفعالية والسرعة في نشر الإفصاحات، ويسهم في زيادة فعالية وسرعة عملية الإفصاح بما يصب في صالح المتعاملين بفضل سرعة وسهولة الإطلاع على المعلومات. وقد أثمرت سلاسة الإجراءات في سوق دبي المالي والتعاون الوثيق مع الشركات المدرجة في المحافظة على معدلات التزام بالإفصاح عن البيانات الفصلية والسنوية تصل إلى 100%.

ويمثل النظام الجديد نقلة نوعية قياساً إلى سابقه الذي كان يعتمد على قيام الشركات المدرجة بتوجيه الإفصاحات للسوق سواء عبر البريد الالكتروني أو الفاكس، ومن ثم قيام فريق الإفصاح في السوق بمراجعتها وتحميلها إلى موقع السوق، حيث يدمج نظام الإفصاح الالكتروني الخطوتين معاً بحيث تقوم الشركة بتعبئة النموذج المعياري للإفصاح وتحميل نصوص الإفصاحات دفعة واحدة وإرسالها إلى السوق الذي يقوم بدوره بتدقيق الإفصاح قبل نشره على موقعه الالكتروني. وقد عقدت إدارة السوق 9 جلسات تدريبية تم خلالها تدريب 68 من مسؤولي الإفصاح في 43 شركة مساهمة عامة محلية مدرجة على كيفية استخدام هذا النظام بفعالية.

ب. خدمة الدفع الالكتروني

لمواكبة الإقبال المتزايد من جانب المتعاملين على خدمات السوق الالكترونية قام السوق بتوقيع اتفاقية مع حكومة دبي الالكترونية تتيح للمتعاملين سداد رسوم المعاملات عبر بوابة الدفع الالكتروني لحكومة دبي الالكترونية، والتي تعد إحدى أبرز مبادرات حكومة دبي الرامية إلى تسهيل التعاملات مع الجهات الحكومية عبر قنوات مبتكرة وآمنة وفعالة توفر الوقت والجهد على المراجعين.

وتتيح الخدمة سداد كافة الرسوم إلكترونياً سواء ببطاقات الائتمان أو عبر الخصم المباشر من حساب العميل لدى البنوك المشاركة في بوابة الدفع الالكتروني وهي، بنك دبي الإسلامي وبنك دبي التجاري وبنك أبو ظبي التجاري ومصرف أبو ظبي الإسلامي وبنك الاتحاد الوطني.

3. التركيز على تنشيط سوق الإصدار الأولي

أ. تهيئة الشركات الخاصة للتحول إلى شركات مساهمة عامة

استمر السوق في تعاونه مع المؤسسات الحكومية بهدف التواصل مع الشركات الخاصة وتهيئتها للتحول إلى شركات مساهمة عامة وتسهيل وصولها إلى مصادر التمويل وتعريفها بقواعد ومتطلبات أسواق الأسهم في دولة الإمارات. فقد بادر سوق دبي المالي وناسداك دبي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تنظيم ورشة عمل خاصة لمدراء أفضل 100 شركة صغيرة ومتوسطة في إمارة دبي هدفت في مجملها إلى تحديد الشركات المؤهلة للإدراج والعمل على توفير البنية اللازمة لاستقطاب هذه الشركات.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2012

وركزت ورشة العمل على تعريف مالكي المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفرص تمويل النمو وآليات زيادة رأس المال. واستعرضت الورشة تجربة شركة دريك آند سكل في هذا المجال والتي أدرجت في سوق دبي المالي في العام 2009. ويسعى سوق دبي المالي وناسداك دبي من خلال مثل هذه الفعاليات إلى شرح مزايا البدائل التمويلية المختلفة، وإلى إعداد الشركات التي قد تكون مؤهلة للتحول إلى مساهمة عامة عبر شرح متطلبات وخطوات عملية التحول.

ب. مؤتمر علاقات المستثمرين

استمر السوق في تواصله مع الشركات المرشحة لتنفيذ خطط للنمو والتحول إلى شركة مساهمة عامة كإحدى خياراتها من خلال مبدأ الإعداد المبكر. حيث نظم السوق مؤتمر علاقات المستثمرين بحضور ممثلي المؤسسات الاستثمارية الإقليمية ومسؤولي الشركات المساهمة الخاصة والعامة والعديد من الخبراء في قطاع استشارات الاكتتابات العامة الأولية وخدمات علاقات المستثمرين.

ج. دليل سوق دبي المالي حول علاقات المستثمرين

أطلق السوق "دليل سوق دبي المالي حول علاقات المستثمرين"، الذي تم إعداده بالتعاون مع مجموعة من الخبراء والمستشارين العالميين بالإضافة إلى عدد من مصارف الاستثمار المرموقة. ويهدف الدليل إلى تقديم المساعدة العملية للشركات من خلال استكشاف أفضل الممارسات والمبادئ الرئيسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند الإعداد لبرنامج علاقات المستثمرين. وينطوي الدليل على فائدة كبيرة لإدارات الشركات الخاصة التي تخطط لتنفيذ طروحات عامة أولية لأسهمها، بالإضافة إلى الشركات المدرجة التي تتطلع إلى مواصلة تعزيز أنشطة علاقات المستثمرين.

وعلى الرغم من أن هذه الجهود لم تتمخض عن إدراجات جديدة خلال العام 2012، فإن تواصل السوق الدائم مع الشركات المحتمل تحولها إلى مساهمة عامة ورغبة تلك الشركات في تأهيل نفسها لعملية التحول يمهد للعودة المرتقبة لنشاط الإصدار الأولي والإدراجات في المرحلة المقبلة في ظل التوقعات الاقتصادية الايجابية وتحسن المناخ الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة واستمرار نمو وانتعاش أعمال الشركات.

4. تطوير بنية السوق وفق أفضل الممارسات العالمية

أ. تطوير وتحديث الأنظمة الالكترونية

في إطار حرص السوق على مواكبة المستجدات والخطط التطويرية التي تستهدف الارتقاء بالبنية الأساسية للسوق، تم العمل على تحديث وتحسين العديد من الأنظمة الالكترونية . فقد تم تحسين نظام الأمان الالكتروني بالسوق باعتماد تقنيات التحكم بالدخول الشبكي ومانعات المتطفلين، كما تم تحديث النسخة الخاصة بنظام التداول اكسترم، وتحديث نظام مركز الاتصال، وتطوير برامج التقارير بالموقع الالكتروني.

ب. اعتماد وسطاء لممارسة نشاط التداول بالهامش

في إطار سعي سوق دبي المالي لتنشيط عمليات التداول بالهامش وذلك في ظل تحسن أداء السوق وتحسن مستويات السيولة ومتانة الوضع المالي للبنوك، اعتمد سوق دبي المالي خلال العام 2012 ثلاث شركات وساطة تم ترخيصها من قبل الهيئة لمزاولة خدمات التداول بالهامش وهي المجموعة المالية هيرمس، الرمز للأوراق المالية، والوسيط المباشر للخدمات المالية.

5. فاعلية الإنفاق

فيما يتعلق بفاعلية الإنفاق وتخفيض النفقات التشغيلية لشركة سوق دبي المالي، فقد تم تفصيل الهدف الإستراتيجي إلى أهداف تشغيلية على مستوى القطاعات والإدارات العاملة في السوق مع استهداف الالتزام بالميزانيات المقدرة لكل إدارة بنسبة 100%، كما تم إعداد ميزانيات الإدارات على أساس خفض النفقات التشغيلية بنسبة 15% عن العام 2011.

وقد تركزت المبادرات والمشاريع التي تهدف إلى تخفيض النفقات فيما يلي:

أ. تطوير أنظمة العمل الداخلية في كافة الإدارات والقطاعات وأتمتتها بالتعاون مع فريق إدارة تقنية المعلومات بهدف الحد من المعاملات الورقية .

ب. الربط الإلكتروني لنظم التداول الأمر الذي أتاح إعداد التقارير المالية المتخصصة للمتعاملين (المستثمرون، الوسطاء، الشركات المدرجة، بنوك الوصاية، الموردون والشركات الإعلامية) إلكترونياً وبالتالي تقليص النفقات التشغيلية اللازمة لإعداد هذه التقارير.

ج. مراجعة كافة عقود الصيانة مع مزودي الخدمة بهدف حصر الخدمات الرئيسية التي يحتاجها السوق، مما أدى إلى تجديد عقود الصيانة بتكاليف أقل عن العام 2011.

د. تنفيذ عدد كبير من المشاريع الإلكترونية المدرجة في خطة 2012 داخلياً بالتعاون ما بين القطاعات المختصة بالمشاريع وما بين إدارة تقنية المعلومات، مما أدى إلى تقليص نفقات تلك المشاريع.

ه. اعتماد منهجية مشاركة كافة القطاعات المختلفة في بناء الميزانية التقديرية من حيث إعدادها ومناقشتها وتحديد الأولويات منها، بالإضافة إلى منهجية التحليل المالي اعتماداً على البيانات المالية التاريخية مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف الاقتصادية المتوقعة الخاصة بعوامل التضخم وغيرها، بحيث يتم تحديد تكلفة تشغيلية لكل نشاط وتطبيقها على كافة الإدارات وضبط الأداء من خلال عدد من المؤشرات التشغيلية على مستوى القطاعات والإدارات والموظفين.

و. اعتماد منهجية الصيانة الوقائية للأنظمة الإلكترونية المطبقة في السوق والتي كان لها أثر كبير في تقليص عدد الأخطاء والأعطال المتكررة لبعض الأنظمة وبالتالي تقليص نفقات الصيانة الدورية لهذه الأنظمة.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2012

الإنجازات الداعمة

1. المسؤولية الاجتماعية

أ. مسابقة سوق دبي المالي السنوية للأسهم

تستهدف مسابقة الأسهم التي ينظمها السوق بشكل سنوي رفع الوعي الاستثماري وتعزيز ثقافة الاستثمار في أوساط الطلاب. وقد جرت فعاليات المسابقة للعام 2012 بمشاركة 1844 طالباً وطالبةً يمثلون 29 جهة تعليمية. وتعكس المسابقة إدراك سوق دبي المالي للحاجة المتزايدة إلى نشر ثقافة الاستثمار بين الأجيال الجديدة وتطوير مهارات وقدرات الطلاب باعتبار ذلك أحد مرتكزات تنمية وتطوير الكوادر البشرية في الإمارات العربية المتحدة. كما تمثل المسابقة خير دليل على التفاعل الإيجابي بين سوق دبي المالي من جهة والمؤسسات التعليمية المختلفة من جهة أخرى. ولعل الأعداد الكبيرة للمشاركين تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على الشعبية المتزايدة التي تكتسبها هذه المبادرة التعليمية المهمة.

ب. قاعة تداول تعليمية

في إطار التزام سوق دبي المالي الراسخ بالمسؤولية إزاء المجتمع، والحرص على تعزيز العملية التعليمية من خلال ربط الدراسة النظرية بالتجربة العملية وإتاحة الفرصة للطلاب للتعلم بطريقة تفاعلية، تم افتتاح قاعتي تداول تعليميتين في كل من كلية تقنية دبي للطلاب والجامعة الأمريكية في الإمارات. وتمثل هاتان القاعتان نموذجاً مصغراً من قاعة التداول الرئيسية لسوق دبي المالي، وتضم شاشتي عرض توضحان حركة التداول وشريطاً متحركاً لعرض الأسعار يبث من خلاله السوق حركة التداول بصورة فورية من خلال ارتباطه إلكترونياً بمحرك التداول في سوق دبي المالي. كما تم دعم جهود هيئة الأوراق المالية والسلع من خلال تنفيذ تجربة السوق في هذا المجال بتشغيل قاعة التداول التعليمية في جامعة الشارقة بحضور كريم من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة، وهي خطوة رائدة بين أسواق المال على المستوى الإقليمي.

ج. برنامج التدريب الصيفي

يحرص سوق دبي المالي على تنظيم برامج التدريب الصيفي منذ العام 2004، وذلك من منطلق التزام الإدارة بتفعيل دور الشباب في الحياة العملية وتأكيد الالتزام تجاه المجتمع من خلال بناء وتأهيل جيل ناجح قادر على تحمل المسؤولية. وقد أسهم برنامج التدريب الصيفي لعام 2012 في وضع النواة الأولى لجيل جديد وواعد من العاملين في قطاع الأسواق المالية بفروعه المختلفة، من خلال استحداث برنامجي الوسيط الواعد والتقني الواعد بهدف استكشاف مواهب جديدة ينتظر أن تمثل إضافة مهمة لهذا القطاع الحيوي في المستقبل القريب.

وقد شارك في البرنامج 18 طالباً وطالبةً من مواطني الإمارات العربية المتحدة، وقد تم تنظيمه طوال شهر يوليو 2012 بمعدل 6 ساعات عمل يومياً. وحفل البرنامج بالعديد من جوانب التدريب العملي المتعلقة بعدد من المجالات المهمة في قطاع أسواق المال والتي مثلت تحدياً كبيراً بالنسبة للطلاب المشاركين.

2. التخطيط الاستراتيجي

عملت شركة سوق دبي المالي على تطبيق نظام التخطيط الإستراتيجي الحديث باستخدام السيناريوهات الإستراتيجية، حيث اعتمدت الشركة على التطبيق الأمثل لمبادئ الإدارة الإستراتيجية (التخطيط، التطبيق، المتابعة والمراجعة الإستراتيجية)، إذ تم تحديد أهم نقاط الضعف ومجالات التحسين من خلال نتائج تطبيق نظام بطاقات الأداء المتوازن للعام 2011، والتي تم بناء عليها وضع الإستراتيجيات التفصيلية المساعدة لتشمل كل من التوجهات التالية:

- إستراتيجية زيادة الأرباح وتخفيض النفقات من المنظور المالي.
- إستراتيجية التعرف على احتياجات وتطلعات المتعاملين (المستثمرون، الوسطاء، الموردون، بنوك الوصاية، الشركات المدرجة) وقياس مدى رضاهم.
- إستراتيجية تطوير المنتجات والخدمات والتحول الإلكتروني من منظور العمليات الداخلية.
- إستراتيجية التطوير والنمو ورفع الكفاءة الوظيفية من منظور الموظفين العاملين في سوق دبي المالي.

تكمن أهمية تطوير الإستراتيجية التفصيلية من خلال معرفة نتائج تطبيق منهجية بطاقات الأداء المتوازن للعام 2011 على كافات القطاعات العاملة في سوق دبي المالي، والتي كونت نظاماً متكاملاً لإدارة الأداء المؤسسي في الشركة.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2012

الإستراتيجية والتشغيلية على كافة المستويات. حيث تم إعداد مؤشرات ومقاييس الأداء الرئيسية على النحو ا تمكنت الإدارة العليا في الشركة عبر تطبيق هذه المنهجيات من متابعة وضبط الأداء بشكل دوري ومنهج يبين نسب الإنجاز في تحقيق الخطط الإستراتيجية والتشغيلية على كافة المستويات. حيث تم إعداد مؤشرات ومقاييس الأداء الرئيسية على النحو التالي:

- مؤشرات أداء إستراتيجية على مستوى سوق دبي المالي.
- مؤشرات تشغيلية على مستوى كافة الوحدات الإدارية العاملة في سوق دبي المالي.
- مقاييس أداء رئيسية على المستوى الفردي لكل موظف من موظفي سوق دبي المالي.

من أهم مزايا تطبيق منهجية بطاقات الأداء المتوازن (Balanced Scorecards)؛ أنها تعكس الأداء الفردي للموظفين على تطبيق الخطة الإستراتيجية للسوق ومعرفة نسبة الإنجاز في المستهدفات المطلوبة بشكل دوري بحيث تضمن اتخاذ خطط الإجراءات التصحيحية اللازمة لبلوغ هذه المستهدفات. والتي تسمى حديثا بالإستراتيجيات التفصيلية المساعدة (Supportive Strategies).

3. تطوير الموارد البشرية

أ. في إطار حرص سوق دبي المالي على تطوير كوادره البشرية. نظمت إدارة الموارد البشرية 44 ورشة عمل وبرامج تدريبية وزيارات ميدانية خلال العام 2012

ب. تم تدشين مشروع البوابة الإلكترونية التي يتواصل الموظفون من خلالها مع لوائح وأنظمة وأنشطة السوق.

ج. تم تحويل أكثر من 90% من إجراءات العمل للبيئة الإلكترونية بتدشين نظام الموارد البشرية الإلكتروني الجديد لخدمة الموظفين بشكل إلكتروني متكامل.

4. برنامج إعداد قيادات الصفين الثاني والثالث:

أطلق سوق دبي المالي برنامجاً داخلياً لإعداد القادة وهو مشروع يستهدف إعداد قيادات الصفين الثاني والثالث في كافة قطاعات السوق. حيث يستهدف البرنامج مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام لتزويدهم بمهارات القيادة والتفكير الاستراتيجي في الإدارة وإدخالهم في برنامج متكامل يلبي تطلعات السوق ويساهم في رفع مستوى المدراء لتولي مناصب قيادية أو تعزيز مهاراتهم الحالية. ومن المتوقع أن يستمر البرنامج لنهاية العام 2013.

5. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال العام 2012 بالمهام التالية:

أ. معايير السوق

1. إعداد المسودة الأخيرة من معيار تملك وتداول الصكوك. ومراجعة ترجمته إلى اللغة الانجليزية. تمهيدا لعرضها على مجموعة من المتخصصين والمهتمين بالموضوع خلال جلسة استماع. ومن ثم إصدار الصياغة النهائية.
2. الإشراف على كافة الإجراءات التي قام بها قسم الرقابة الشرعية لمخاطبة الشركات المدرجة بالسوق من أجل الحصول على البيانات الإضافية اللازمة والتي تمكن من تصنيف الشركات وفقا لمعيار السوق الخاص بتملك وتداول الأسهم.

ب. الرقابة الشرعية

قامت الهيئة بتحديد مهام قسم الرقابة الشرعية. وبإمداد السوق بقوائم الشركات المتوافقة مع الشريعة. وفقاً لآخر قوائم مالية متاحة. في نهاية كل ربع سنة. كما قامت بمتابعة أنشطة السوق وتقييمها من الناحية الشرعية. وتقديم الفتاوى في الموضوعات التي تم عرضها عليها. كما قامت الهيئة بمراجعة التقارير التي أعدها القسم في نهاية كل ربع من العام. وتقديم التوصيات الخاصة بشأنها قبل اعتمادها.

ج. في مجال الفتاوى

قامت الهيئة بالرد على كافة الاستفسارات الشرعية التي أثيرت خلال العام من قبل إدارة السوق.

د. احتساب الزكاة لعام 2011

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قيمة الزكاة الخاصة بالسوق عن العام 2011 والتي قام بإعدادها قسم الرقابة الشرعية وفقاً للميزانية الزكوية للسوق. ومن ثم فقد دعت المساهمين لإخراجها خلال الجمعية العمومية التي عقدت خلال العام 2012.

أداء سوق دبي المالي خلال عام 2012

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي في نهاية عام 2012 ارتفاعا نسبته 19.9% ليبلغ 1622.5 نقطة في نهاية العام مقابل 1353.4 نقطة في نهاية العام 2011. وعلى صعيد أداء القطاعات المدرجة في السوق، فقد ارتفعت مؤشرات سبعة قطاعات من بين القطاعات التسعة الممثلة في السوق، كان أكثرها ارتفاعا مؤشر قطاع الخدمات الذي ارتفع بنسبة 144%، تلاه مؤشر قطاع الصناعة ومؤشر قطاع العقارات والإنشاءات الهندسية اللذان ارتفعا بنسبة 44.6% و 42.5% على التوالي. وفي حين لم يطرأ أي تغير على مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية، فقد انخفض مؤشر قطاع البنوك بنسبة 4.5%.

وفيما يتعلق بالقيمة السوقية، فقد ارتفعت في نهاية العام 2012 بنسبة 1.0% لتبلغ نحو 181.9 مليار درهم مقارنة مع 180.1 مليار درهم سجلت في نهاية العام الماضي. وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال العام 2012 بنسبة 51.4% لتبلغ حوالي 48.6 مليار درهم مقارنة مع 32.1 مليار درهم سجلت خلال العام الماضي. وارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 60.8% ليبلغ 40.5 مليار سهم خلال العام 2012 مقابل 25.2 مليار سهم تم تداولها خلال العام الماضي. كما ارتفع عدد الصفقات المنفذة بنسبة 39.7% ليبلغ نحو 621.4 ألف صفقة مقابل 444.8 ألف صفقة نفذت خلال العام الماضي.

وعلى صعيد المساهمة القطاعية في حجام التداول، فقد استحوذ قطاع العقارات والإنشاءات الهندسية على الجزء الأكبر من قيمة التداولات في السوق وسجل نحو 23.2 مليار درهم وبنسبة 47.7% من إجمالي قيمة التداولات. تلاه في المرتبة الثانية قطاع البنوك بواقع 8.9 مليار درهم وبنسبة 18.2%، ثم قطاع الاستثمار والخدمات المالية بحجم تداول مقداره 5.1 مليار درهم وبنسبة 10.5% ثم قطاع الخدمات بتداول مقداره 4.1 مليار درهم وبنسبة 8.4%. فقطاع الاتصالات وقطاع النقل بتداول 2.83 مليار درهم وبنسبة 5.8% لكل منهما.

المؤشر العام لسوق دبي المالي خلال عام 2012

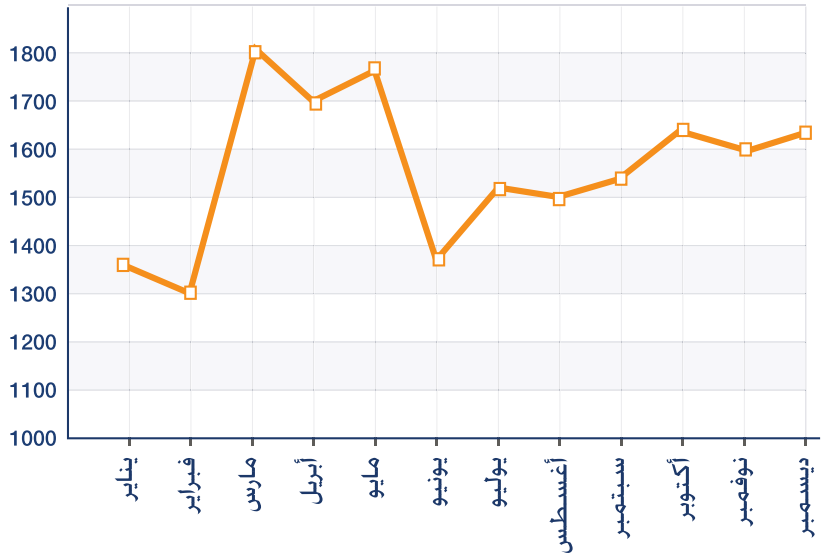

ثم قطاع التأمين بتداول 1.7 مليار درهم وبنسبة 3.5%. ويوضح الرسم البياني التالي الأهمية النسبية لكل قطاع من قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال عام 2012.

توزيع قيمة التدولات خلال عام 2012 حسب القطاعات

كلمة رئيس مجلس الإدارة
كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
إنجازات سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
أداء سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
تقرير الحوكمة خلال عام ٢٠١٢
البيانات المالية

أداء سوق دبي المالي خلال عام 2012

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في السوق، فقد بلغت قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم خلال العام 2012 نحو 22.5 مليار درهم لتشكل ما نسبته 46.2% من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم خلال نفس الفترة نحو 22 مليار درهم لتشكل ما نسبته 45.3% من إجمالي قيمة التداول. ونتيجة لذلك، بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى السوق خلال هذا العام نحو 461.2 مليون درهم.

قيمة التداولات في سوق دبي المالي خلال عام 2012 حسب فئات الجنسية

	إجمالي قيمة الشراء (درهم)	إجمالي قيمة البيع (درهم)	صافي الاستثمار (درهم)
العرب	11,999,431,361	12,053,426,121	(53,994,759)
الخليجيون	2,981,771,798	3,060,715,754	(78,943,957)
جنسيات أخرى	7,470,235,461	6,876,139,801	594,095,660
إجمالي تداولات الأجانب	**22,451,438,621**	**21,990,281,676**	**461,156,944**
الإماراتيون	26,136,636,482	26,597,793,427	(461,156,944)
المجموع	**48,588,075,103**	**48,588,075,103**	**0**

من جانب آخر، بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين المؤسساتيين خلال عام 2012 حوالي 11.3 مليار درهم لتشكل ما نسبته 23.2% من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم خلال نفس الفترة حوالي 10.2 مليار درهم لتشكل ما نسبته 21% من إجمالي قيمة التداول، وبذلك بلغ صافي الاستثمار المؤسسي المتدفق إلى السوق نحو 1.1 مليار درهم.

قيمة التداولات في سوق دبي المالي خلال عام 2012 حسب نوع المستثمر

	إجمالي قيمة الشراء (درهم)	إجمالي قيمة البيع (درهم)	صافي الاستثمار (درهم)
الاستثمار المؤسسي	11,290,765,546	10,183,220,706	1,107,544,840
الأفراد	37,297,309,557	38,404,854,397	(1,107,544,840)
المجموع	**48,588,075,103**	**48,588,075,103**	**0**

تقريـر الحوكمة للعام 2012

1. ممارسات حوكمة الشركة

تعمل إدارة الشركة على تطبيق قواعد الحوكمة المنصوص عليها في القرار الوزاري 518 لسنة 2009. والتعميم الإداري الصادر من الهيئة بتاريخ 30/4/2012 بشأن تطبيق ضوابط الحوكمة على نحو فعال وبطريقة شفافة انطلاقا من مسؤولية مجلس الإدارة نحو مساهمي الشركة وبما يحقق حماية وتعزيز قيمة حقوق المساهمين من خلال:

- توافق تشكيل مجلس الإدارة مع متطلبات القانون والتزام المجلس بالمهام المنصوص عليها في القرار الوزاري والنظام الأساسي للشركة.
- التزام مجلس الإدارة بعقد 6 اجتماعات خلال العام وفقا للمواقيت المعتمدة ومواصلة المجلس تنفيذ مهامه المنصوص عليها في دليل الحوكمة و القرار الوزاري 518 لسنة 2009.
- التزام أعضاء المجلس بالإفصاح السنوي عن استقلاليتهم خلال العام 2012 والإفصاح عن أي تغيير يؤثر على استقلاليتهم بما في ذلك انضمامهم لعضوية مجالس إدارات أخرى.
- التزام أعضاء المجلس بالإفصاح عن تداولاتهم وتداولات أقاربهم من الدرجة الأولى لأسهم الشركات المدرجة في السوق.
- عقد 6 اجتماعات للجنة التدقيق و 4 اجتماعات للجنة الترشيحات والمكافآت وتنفيذ المهام المناطة بهما ورفع تقرير خطي لمجلس الإدارة بالنتائج والتوصيات التي تتوصل إليها اللجان ومتابعة التنفيذ.
- موافاة مجلس الإدارة بكل ما يعرض على لجان مجلس الإدارة من أوراق عمل اللجان شاملا تقارير إدارة الرقابة الداخلية والخارجية.
- تسجيل مناقشات واستفسارات المساهمين في محضر اجتماع الجمعية العمومية التي عقدت في 15 ابريل 2012.
- التزام بالإفصاح عن البيانات المالية الربع سنوية والسنوية خلال المدة القانونية المسموح بها.
- تشكيل لجنة استثمارات منبثقة من مجلس الإدارة للإشراف على المحفظة الاستثمارية للشركة.
- اعتماد ميثاق محدث لإدارة الرقابة الداخلية ودليل عمل الإدارة وفقا لأفضل الممارسات العالمية وتعديل هيكل إدارة الرقابة الداخلية بما يعزز من استقلالية الإدارة وموظفيها.
- تحديث صلاحيات الإدارة التنفيذية .
- الالتزام بتطوير مهارات وخبرات أعضاء المجلس من خلال الندوات وورش العمل التي ينظمها السوق مثل ورشة العمل بعنوان تطبيق أفضل ممارسات علاقات المستثمرين والحوكمة التي عقد في 8 مايو 2012.
- اصدار تعميم إداري محدث ينظم تداولات موظفي سوق دبي المالي وأبنائهم القصر على سهم الشركة واسهم الشركات المدرجة بالسوق بما يزيد من الضوابط الرقابية على تداولات المطلعين.

2. تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى في الأوراق المالية للشركة خلال العام 2012.

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالمادة 17 من قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2000 بشأن النظام الخاص بإدراج الأوراق المالية والسلع وبالسياسة المتبعة بشأن تعاملاتهم بسهم الشركة. والواردة في إجراءات الرقابة ودليل الحوكمة للشركة من خلال الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية و التقيد بفترة الحظر المنصوص عليها في المادة 14 من النظام الصادر من هيئة الأوراق المالية و السلع الخاص بالتداول و المقاصة و التسويات و نقل الملكية و حفظ الأوراق المالية. كما يلتزم أعضاء المجلس بالإفصاح السنوي عن تعاملاتهم وتعاملات أقربائهم من الدرجة الأولى.

ووفقاً لإفادة أعضاء مجلس الإدارة في يناير 2013. فإن عمليات التداول على سهم الشركة من قبل أقارب الدرجة الأولى كانت على النحو التالي:

- راشد حميد المزروعي . عملية بيع بقيمة 349,848 درهم.
- محمد علي القيزي عملية شراء بقيمة 5 مليون درهم.

وعلاوة على السياسة المعتمدة بخصوص تعاملات أعضاء مجلس الإدارة، تعتمد الشركة سياسة لتعاملات الموظفين على أسهم الشركات المدرجة في السوق (شاملا سهم الشركة) حيث بموجب القرار الإداري رقم 6 لسنة 2012 الصادر من إدارة الشركة. يعامل موظفو سوق دبي المالي معاملة المطلعين في الشركات المدرجة. و يقع على عاتق جميع الموظفين تزويد إدارة الموارد البشرية برقم المستثمر الخاص بهم وأبنائهم القصر و على الموظف الراغب بالتداول (بنفسه أو بواسطة غيره). تعبئة نموذج خاص معد لذلك يقوم بتقديمه إلى إدارة رقابة التداول للموافقة عليه والتي تقوم بدورها بالتأكد من خلو الطلب من الموانع القانونية ولا سيما فترة الحظر على التداول.

وقد تم تحديد فترة حظر التداول وفقا للمادة رقم 14 من النظام الصادر من هيئة الأوراق المالية و السلع الخاص بالتداول و المقاصة و التسويات و نقل الملكية و حفظ الأوراق المالية على النحو التالي :

- قبل عشرة (10) أيام عمل من الإعلان عن أي معلومات جوهرية من شانها أن تؤثر على سعر السهم صعودا أو هبوطا إلا إذا كانت المعلومة ناجمة عن أحداث طارئة و مفاجئة.
- قبل خمسة عشر (15) يوما من نهاية الفترة المالية الربعية أو النصف سنوية أو السنوية لحين الإفصاح عن البيانات المالية وتصديقها من قبل الجمعية العمومية العادية للبيانات المالية السنوية.

ويسمح لموظفي الشركة بالتداول بيعا وشراء على سهم الشركة لمدة 30 يوم فقط بعد كل فترة حظر دون الإخلال بالمادة رقم 14 و17. وتم توجيه شركات الوساطة برفض تنفيذ صفقات الموظفين دون الحصول على الموافقات اللازمة من رقابة السوق.

تقريـر الحوكمة للعام 2012

3. تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي من 7 أعضاء عملا بأحكام المادة (20) من النظام الأساسي للشركة على النحو التالي:

الاسم	الصفة	الاستقلالية	تنفيذي / غير تنفيذي	تاريخ الانتخاب الاول	فترة العضوية من تاريخ الانتخاب الأول لغاية 31/12/2012
عبدالجليل يوسف درويش	رئيس مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	21/04/2010	سنتين وثمانية أشهر
راشد حمد الشامسي	نائب رئيس مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	16/01/2007	ست سنوات
عيسى عبدالفتاح كاظم	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	غير مستقل	تنفيذي	16/01/2007	ست سنوات
مصبح محمد القيزي	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	21/04/2010	سنتين وثمانية أشهر
علي راشد المزروعي	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	21/04/2010	سنتين وثمانية أشهر
عادل عبدالله الفهيم	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	21/04/2010	سنتين وثمانية أشهر
محمد حميد المري	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	21/04/2010	سنتين وثمانية أشهر

جميع أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ويتمتعون بالخبرات والمؤهلات المطلوبة لتولي مناصبهم وهي على النحو التالي:

عبد الجليل يوسف درويش

خبير مصرفي ورجل أعمال، يشغل حالياً المناصب التالية:

- رئيس مجلس إدارة مجموعة مشاريع الإمارات العربية المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- عضو مجلس إدارة وأمين الصندوق، غرفة تجارة وصناعة دبي.
- عضو مجلس دبي الاقتصادي.
- عضو مجلس إدارة بنك أم القيوين الوطني منذ تأسيسه في عام 1982.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية بالشارقة.
- نائب رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي.
- عضو مجلس أمناء جامعة دبي.

المناصب السابقة للسيد عبد الجليل يوسف درويش:

- الرئيس التنفيذي لبنك إتش أس بي سي الشرق الأوسط المحدود، الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس الإدارة التنفيذي ونائب رئيس مجلس إدارة بنك إتش أس بي سي الشرق الأوسط المحدود.
- رئيس مجلس إدارة شركة إتش أس بي سي الشرق الأوسط للتمويل المحدودة.
- عضو مجلس إدارة إتش أس بي سي للخدمات المالية (الشرق الأوسط) المحدودة.
- نائب رئيس مجلس إدارة معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية.

راشد حمد الشامسي

يشغل السيد راشد الشامسي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة سوق دبي المالي منذ العام2007 . ويعد السيد الشامسي الشريك المؤسس لشركة "ميكون" للاستشارات الهندسية والمعمارية، ومالك شركة الشامسي لإدارة العقارات في دبي. وهو يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة في العام 1982. كما ويشغل/ شغل السيد الشامسي الوظائف التالية:

- عضو مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للمواصلات.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للملاحة (ش م ع).
- عضو مجلس إدارة ناسداك دبي.
- العمل في مجال تسويق وتوزيع منتجات الطاقة على مدى 22 عاماً.

تقريـر الحوكمة للعام 2012

كلمة رئيس مجلس الإدارة
كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
إنجازات سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
أداء سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
تقرير الحوكمة خلال عام ٢٠١٢
البيانات المالية

- مدير عام مؤسسة الإمارات العامة للبترول (إمارات) من 2002 إلى 2008. وقد رأس خلال تلك الفترة مجالس إدارات العديد من المشروعات المشتركة والشركات التابعة لإمارات.
- عضو سابق بمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي من 1991 إلى 1997.
- عضو سابق بمجلس إدارة بورصة دبي للطاقة.
- رئيس تنفيذي سابق لشركة سما دبي العقارية، احدى الشركات التابعة لدبى القابضة.

عيسى عبد الفتاح كاظم

يشغل السيد عيسى كاظم منصب رئيس مجلس إدارة بورصة دبي المحدودة، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة سوق دبي المالي.

وقد بدأ السيد كاظم حياته العملية في العام 1988 في وظيفة محلل أول بإدارة البحوث والإحصاء في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومن ثم انتقل إلى دائرة التنمية الاقتصادية في دبي كمدير لإدارة التخطيط والتطوير في العام 1993. وقد تم تعيين السيد كاظم مديراً عاماً لسوق دبي المالي منذ العام 1999 وحتى العام 2006.

ويحمل السيد كاظم درجة الدكتوراه الفخرية من كلية كـــو الأمريكية، ودرجة ماجستير في الاقتصاد من جامعة أيـوا الأمريكية، إضافة إلى ماجستير في إدارة الجودة الشاملة من جامعة ولنجوغ، وبكالوريوس في الرياضيات والاقتصاد وعلوم الكمبيوتر من كلية كو الأمريكية.

يشغل السيد كاظم أيضاً عدداً من المناصب الرئيسية، ومنها:

- عضو مجلس إدارة اتصالات.
- عضو مجلس الإدارة الأعلى لمركز دبي المالي العالمي وعضو مجلس إدارة هيئة مركز دبي المالي العالمي.
- عضو مجلس دبي الاقتصادي.
- عضو مجلس إدارة بورصة ناسداك دبي.
- عضو مجلس إدارة بنك نور الإسلامي.
- عضو مجلس إدارة معهد روتشستر للتكنولوجيا.
- عضو مجلس إدارة ناسداك او ام اكس.
- عضو مجلس أمناء جامعة حمدان بن محمد الالكترونية.
- عضو مجلس الأعمال الإماراتي البريطاني.
- الأمين العام للجنة العليا لمبادرة الاقتصاد الاسلامي.

محمد حميد المري

خبير مالي وإداري ذو خبرة تزيد عن 20 عاماً في القطاع الحكومي و الخاص. وهو خريج برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة، فئة القادة الحكوميين. ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بدبي سنة 2004 ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات بالعين سنة 1990. ويشغل/شغل السيد المري الذي بدأ حياته المهنية موظفا بدائرة الأراضي و الأملاك سنة 1986 الوظائف التالية:

- مساعد المدير التنفيذي للشئون المالية والإدارية في مؤسسة محمد بن راشد للإسكان اعتباراً من أغسطس 2009.
- شريك في شركة فارس و شركاه لتدقيق الحسابات والاستشارات الإدارية من سنة 1995.
- عضو مجلس إدارة تكافل الامارات ش.م.ع منذ ابريل 2012م
- مدير الإدارة المالية بهيئة الطرق والمواصلات من يونيو 2006- أغسطس 2009.
- مساعد المدير العام لمؤسسة دبي للمواصلات من مارس 2005 - يونيو 2006.
- عضو مجلس الإدارة لمجلس الإعمار - حكومة دبي في الفترة بين ديسمبر 2005 إلى ابريل 2008.

مدير إدارة الشئون المالية والإدارية بدائرة الأراضي والأملاك من نوفمبر 2000 إلى مارس 2005.

وعلى الصعيد المهني، يتمتع السيد المري بالعضويات التالية :

- محاسب قانوني مرخص منذ 1990.
- عضو جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بالإمارات من سنة 1997.
- عضو ندوة الثقافة والعلوم بدبي منذ التأسيس.
- حاصل على جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي لانجاز شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بدبي.
- حاصل على شهادة القيادة المؤسسية من مركز القيادة والتعلم المؤسسي بفلوريدا - الولايات المتحدة.
- ممارس برمجة لغوية عصبية مرخص من قبل ريتشارد باندلر من خلال معهد مكلندون ومشاركوه.
- حاصل على دبلوم ممارس في الإيحاء الذاتي من مدرسة براودفوت للإيحاء الذاتي.

تقريـر الحوكمة للعام 2012

عادل عبد الله الفهيم

يتمتع السيد عادل الفهيم بخبرة عملية تزيد عن (13) ثلاثة عشر سنة في المجال المالي والإداري والتدقيق/الرقابة ونظم المعلومات والقانون التجاري. وهو يحمل درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة عين شمس في القاهرة في العام 1999.

حاصل على جائزة « الفكر المالي للعام 2013 للشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، في القمة المنعقدة لقادة الفكر المالي بحفل توزيع جوائز "القيادات المؤسسية ذات الرؤية المستقبلية"، الحدث نظمته الشركة الفرنسية الرائدة في مجال المعلومات التجارية"نسيبا".

ويشغل/شغل الفهيم الوظائف/المناصب التالية:

- عضو لجنة حكومة دبي للتخطيط المالي.
- نائب الرئيس للشؤون المالية في شركة مطارات دبي التي انضم إليها في عام 2006 وحتى تاريخه.
- مدير التدقيق الداخلي في دائرة المالية في ديوان سمو الحاكم -حكومة دبي.
- نائب مدير إدارة رقابة الأداء وتدقيق نظم المعلومات والتدريب في ديوان سمو الحاكم-حكومة دبي.
- المدير العام لجمعية الامارات للمحاسبين والمدققين القانونيين (2000-2002).
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المؤتمرات في جمعية الامارات للمحاسبين والمدققين القانونيين (2002-2004).
- رئيس معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA)-فرع الامارات (2006-2007).
- النائب الأول للرئيس. إدارة جمعية مكافحي الاختلاسات المعتمدين دولياً بالولايات المتحدة -فرع الإمارات.
- عضو لجنة قيد مدققي الحسابات بالدولة وأمين السر.
- ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة في لجنة دول مجلس التعاون الخليجي للتجارة الالكترونية (AGCC E-Commerce Committee).

وعلى الصعيد المهني فهو حاصل على عضوية في العديد من الجمعيات المهنية أهمها:

- عضو مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (CPA).
- مكافح اختلاسات معتمد من الولايات المتحدة (.CFE)
- مستشار مالي معتمد من كندا (CFE).
- مُدرب معتمد للغة أوامر التدقيق من بلجيكا (ACL).
- عضو مؤسس لجمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين القانونين.
- عضو معترف به ضمن فئة معاوني القضاة في جدول الخبراء في محاكم دبي لإبداء الرأي الفني.
- جمعية تدقيق نظم المعلومات والرقابة (الولايات المتحدة).
- معهد المدققين الداخليين (الولايات المتحدة).
- الجمعية الأمريكية للجودة (الولايات المتحدة).
- جمعية المحترفين الماليين لشؤون الضيافة والتكنولوجيا للقطاع الفندقي.
- مجمع المستشارين الماليين كندا.

علي راشد المزروعي

يتمتع السيد علي المزروعي بخبرة عملية تزيد على 12 سنة في المجال المالي والإداري في القطاع المصرفي والتجاري. وهو يحمل درجة الماجستير من جامعة ساوثرن نيو هامبشاير الأمريكية في العام 2002، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بدبي في العام 1999. ويشغل/شغل السيد المزروعي المناصب التالية:

- مدير تنفيذي للشؤون المالية منذ ابريل 2007 لدى مجموعة شركات البحري والمزروعي، والتي تأسست في عام 1968 في دبي. وتدير المجموعة استثمارات عامة في قطاعات التجارة، العقارات، الصناعة، السياحة والسفر وغيرها.
- عضو مجلس إدارة في شركة الصكوك الوطنية ش.م.خ ورئيس لجنة الاستثمارات منذ مايو 2011.
- العمل لدى مجموعة سيتي بنك في دبي خلال الفترة 2000 ولغاية 2007 تولى خلالها العديد من المهام الوظيفية والإدارية منها نائب رئيس مقيم لإدارة الرقابة المالية، رئيس قسم أعمال التخطيط والتحليل لمنطقة (تركيا، الشرق الأوسط ، وأفريقيا) ومدير قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مصبح محمد القيزي

يمتلك السيد مصبح القيزي خبرة عملية تناهز 18 عاماً، قضى أغلبها في قطاع التكنولوجيا، متنقلا بين العمل والإشراف على والإدارة المباشرة للعديد من فرق العمل متنوعة المهام وعدد المشاركين, وهو يحمل درجة البكالوريوس في نظم معلومات الكومبيوتر من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1991.

تقريـر الحوكمة للعام 2012

ويشغل/شغل السيد مصبح القيزي الوظائف التالية:

- رئيس إدارة الخدمات المصرفية الالكترونية لبنك دبي الإسلامي بالإضافة الى مناصب قيادية أخرى، منها عضوية مجلس إدارة الإسلامي للخدمات المالية (إحدى الشركات التابعة لبنك دبي الإسلامي) ورئيس لجنة الأتمتة في بنك دبي الإسلامي التي تلعب دوراً في تنسيق وصَف إستراتيجية البنك الشاملة مع أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات.
- العمل في سلطة دبي للموانئ كمشرف الدعم لقسم تكنولوجيا المعلومات ورئيسا للقسم لاحقاً. وقد تمكن خلال سنوات عمله السبع في موانئ دبي العالمية من بناء خبرة عملية ومعرفية جيدة من خلال تعامله مع الأقسام الوظيفية المختلفة.
- التحق السيد مصبح القيزي ببنك دبي الإسلامي في عام 1999 رئيسا لوحدة أعمال البطاقات، والتي تمكن من تطويرها خلال سنتين من العمل.
- رئيس قسم نظم المعلومات ببنك دبي الإسلامي ما بين عام 2001 وعام 2008، حيث تمكن خلال هذه الفترة من بناء ودعم البنية التحتية للنظم المعلوماتية الأمر الذي أعطاه خبرة عملية مرموقة في مجال إدارة المشاريع في نطاقات مصرفية متعددة.
- العمل منذ عام 2008 في وحدة العمليات المصرفية الالكترونية لتطوير قنوات متعددة لوصل العملاء مع البنك. وتقديرا للتطوير الهائل الذي أحدثه في هذا المجال، حصل مشروعه على جائزة أفضل مشروع لعام 2009، وعلى جائزة أفضل مشروع نظام صيرفة الكترونية فريد من نوعه في بنك دبي الإسلامي.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس

وفقاً للمادة 33 و المادة 67 من النظام الأساسي للشركة ومع مراعاة أحكام المادة 118 من قانون الشركات التجارية رقم 8 لسنة 1984 و تعديلاته والمادة رقم 7 من القرار الوزاري 518، تتكون مكافأة مجلس الإدارة من نسبة مئوية تعادل 10% من صافي الربح بعد خصم التكاليف والمصروفات والاحتياطي القانوني والتوزيع الأولي على المساهمين بنسبة 5% من رأسمال الشركة ويتم إقرارها في الجمعية العمومية العادية. وقد حدد المجلس مقدار المكافأة في اجتماعه بتاريخ 8/1/2011 بمبلغ قدره 300 ألف درهم يصرف للعضو بعد موافقة المساهمين في الجمعية العمومية. كما أقر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 26/2/2012 وفق توصية لجنة الترشيحات والمكافآت بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة بمبلغ 15 ألف درهم و بدل حضور اللجان بمبلغ قدره 6 آلاف درهم للحضور الشخصي و ألفين درهم بدل حضور عبر الهاتف أو التصوير المرئي.

- **لن تكون هناك مكافآت مقترحة لمجلس الإدارة عن العام 2012.**

تم خلال العام صرف المبلغ الإجمالي (708,000) لبدلات الحضور موزعة على النحو التالي:

- بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة: 540,000 درهم.
- بدل حضور اجتماعات لجنة التدقيق: 102,000 درهم.
- بدل حضور اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت: 66,000 درهم.

اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال السنة المالية

عقد مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي (6) اجتماعات خلال عام 2012 على النحو التالي:

تاريخ الاجتماع	عدد مرات الحضور الشخصي						
	عبدالجليل يوسف درويش	راشد حمد الشامسي	عيسى عبدالفتاح كاظم	مصبح محمد القيزي	محمد حميد المري	عادل عبدالله الفهيم	علي راشد المزروعي
26/02/2012	✓	✓	✓	✘	✓	✓	✓
07/05/2012	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
20/06/2012	✓	✓	✓	✘	✓	✓	✓
04/08/2012	✓	✓	✓	✘	✓	✓	✓
03/11/2012	✓	✓	✓	✘	✓	✓	✘
19/12/2012	✓	✓	✓	✓	✘	✓	✓

المهام والاختصاصات التي فوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية

وفقا لقرارات مجلس الإدارة في اجتماعاته في عام 2011 و2012، تم تفويض الإدارة التنفيذية بالمهام والاختصاصات التالية:

- تفويض الرئيس التنفيذي بتمثيل الشركة في المحاكم واعتماد توقيعه من الكاتب العدل لتوقيع الاتفاقيات بالإنابة عن رئيس مجلس الادارة لتيسير اعمال الشركة.
- اعداد دراسات جدوى بشأن مشاريع الشركة.
- إعداد السياسات واللوائح الداخلية المنظمة للعمل منها سياسة مكافآت الموظفين ، سياسة الاستثمار، الإعفاء من الرسوم.
- اعتماد إجراءات العمل والقرارات والتعميمات الإدارية المنظمة للعمل.
- تشكيل وتغيير وحل اللجان التنفيذية.

تقريـر الحوكمة للعام 2012

- اعتـماد صلاحية الشراء بالأمر المباشر حتى 250 ألف درهم لرئيس قـطاع الخـدمات المؤسسية و حتى 500 ألف درهم للرئيس التنفيذي.
- اعتماد صلاحية التعاقد بالممارسة حتى مليون درهم للرئيس التنفيذي .
- اعتماد صلاحية التعاقد بالمناقصة المحدودة أو العامة حتى 5 مليون درهم للرئيس التنفيذي .
- توقيع العقود المعتمدة حتى 5 مليون درهم من صلاحية رئيس قطاع الخدمات المؤسسية و حتى 50 مليون درهم من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- توقيع اتفاقية تفاهم وتمثيل محدود وإيداع فرعي من صلاحية الرئيس التنفيذي ورئيس القطاع المعني.
- تأجير مساحات السوق وتحديد القيمة الايجارية من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- اعتماد نتائج الجرد السنوي من قبل الرئيس التنفيذي.
- قرار التخلص من الأصول المهلكة دفتريا من الرئيس التنفيذي.
- تحديد رسوم الخدمات والغرامات وتحديث قائمة الرسوم وفقا لمعطيات السوق من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- توقيع الغرامات/الجزاءات من صلاحية رئيس القطاع المعني.
- إلغاء المخالفة الأولى من صلاحية رئيس قطاع الخدمات المؤسسية بالاشتراك مع رئيس القطاع المعني وعن المخالفة الثانية من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- تفويض الرئيس التنفيذي بإعفاء المستثمرين من رسوم الخدمات المقدمة لهم بموجب طلب يقدمه المستثمر بنسب محددة ووفقا لقيمة المعاملة.
- الاستثمار في ودائع قصيرة المدى غير محددة المبالغ من صلاحية الرئيس التنفيذي وفق توصيات لجنة الاستثمارات شاملة كسر الوديعة قبل موعد الاستحقاق.
- التوقيع على البيانات المالية المرحلية المراجعة من قبل الرئيس التنفيذي في حال عدم اكتمال نصاب المجلس بعد اعتمادها من لجنة التدقيق .
- صلاحية التوقيع على الشيكات والتحويلات المصرفية حتى 50 مليون درهم ضمن الإدارة التنفيذية.

تتكون الإدارة التنفيذية العليا للشركة من (6) من كبار الموظفين التنفيذيين ويبين الجدول التالي أسماء كبار الموظفين التنفيذيين في الشركة ووظائفهم وتواريخ تعيينهم مع بيان بمجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة لهم.

اسم الموظف	المسمى الوظيفي	تاريخ التعيين	*مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة لعام 2012 (درهم)	مساهمات التقاعد والضمان الاجتماعي	مجموع المكافآت المدفوعة لعام 2012 (Bonuses) (درهم)
عيسى عبدالفتاح كاظم	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	01/05/1999	1,407,542	168,115	-
أحمد محمد الجزيري	نائب رئيس أول- رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	01/06/1999	714,905	84,541	-
حسن عبدالرحمن السركال	نائب رئيس تنفيذي- رئيس قطاع العمليات	01/06/1999	903,213	91,381	-
جمال إبراهيم الخضر	نائب رئيس أول- رئيس قطاع الموارد البشرية والتخطيط الإستراتيجي	01/06/1999	695,499	83,977	-
مريم محمد فكري	نائب رئيس تنفيذي - رئيس قطاع التقاص والتسوية والإيداع	01/06/1999	839,979	91,992	-
فهيمة عبدالرزاق البستكي	نائب رئيس أول- رئيس قطاع تطوير الأعمال	22/05/2004	766,105	84,541	-

*يشمل بدل الأثاث، بدل السيارة، بدل تكاليف تعليم الأبناء، تذاكر السفر، العلاوة السنوية

تقريـر الحوكمة للعام 2012

كلمة رئيس مجلس الإدارة
كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
إنجازات سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
أداء سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
تقرير الحوكمة خلال عام ٢٠١٢
البيانات المالية

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من الشركات الخاضعة للملكية المشتركة أو الإدارة والإدارة العليا والأعمال التي يسيطر عليها المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة فضلاً عن الأعمال التي يمارسون عليها تأثيراً فعالاً. أبرمت المجموعة خلال السنة معاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل العادي. وتم إجراء تلك المعاملات وفقاً للأحكام والشروط المتفق عليها بين الأطراف. فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة الناتجة عن تلك المعاملات:

معاملات خلال السنة:	2012
	ألف درهم
رسوم تحويل ملكية ورهن	-
إيرادات من ودائع استثمارية	5,517
مصاريف فوائد	931

فيما يلي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا خلال الفترة:

	2012
	ألف درهم
مكافآت أعضاء الإدارة العليا	
منافع قصيرة الأجل	6,647
المعاشات والتأمينات الاجتماعية	657
أعضاء مجلس الإدارة:	
- مكافآت إلى مجلس إدارة ناسداك	1,006
- بدل حضور اجتماعات للمجموعة	1,988

الأرصدة

	2012
	ألف درهم
مبلغ مستحق من مؤسسة مالية الشركة الأم	
ودائع استثمارية (إيضاح 7)	140,477
مبلغ مستحق من طرف ذي علاقة	-
إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية	2,862
أطراف أخرى ذات علاقة	
مبلغ مستحق من مؤسسة مالية	257,260
صناديق مدارة (إيضاح 6)	177,601
مبلغ مستحق لطرف ذي علاقة الشركة الأم	1,831
قرض مساند	21,297
الطرف المسيطر الرئيسي	
حكومة دبي	48,500

تقريـر الحوكمة للعام 2012

وفقاً لنشرة الاكتتاب العام الأولي في عام 2006، تم طرح نسبة 20٪ من رأس المال بقيمة 1,600,000,000 درهم للاكتتاب العام دائنة لحكومة دبي، وما زال منها مبلغ 48.5 مليون درهم مستحق السداد إلى حكومة دبي. إن الرصيد غير محمل بأي ربح.

إن القرض المساند مقدم من الشركة الأم بورصة دبي المحدودة إلى ناسداك دبي ليمتد (إيضاح 1)، وهو غير مضمون وليس لديه تاريخ سداد ثابت ويحمل معدل فائدة (ليبور) لفترة 12 شهراً زائداً نسبة 3.25٪ ويخضع لحقوق كافة الدائنين الآخرين بالشركة التابعة.

4. مدقق الحسابات الخارجي:

تمثل المبالغ المستحقة من مؤسسة مالية وديعة وكالة لدى منشأة حكومية وهي الآن تخضع لعملية إعادة هيكلة. تعتبر شركة برايس ووترهاوس كوبرز من أكبر الشركات العاملة في مجال الخدمات المهنية، وتتكون من شبكة شركات تعمل في 158 دولة، ويعمل لديها أكثر من 180.000 موظف ملتزمون بتقديم خدمات التدقيق والضرائب والاستشارات. تأسست الشركة في الشرق الأوسط منذ أكثر من أربعين عام ولديها مكاتب في البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان وفلسطين وقطر والسعودية والإمارات واليمن، حيث يعمل بها أكثر من (2500) موظف. تدير الشركة عملياتها بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ ما يربو عن 30 عاما من خلال مكاتبها في أبوظبي ودبي والشارقة، والتي تضم مجتمعة أكثر من 700 شريك ومدير تنفيذي وموظف.

في مايو 2009، أبرمت شركة برايس ووترهاوس كوبرز - الشرق الأوسط اتفاقية تحالف إستراتيجي مع مكتب الشركة بالمملكة المتحدة، ومن شأن ذلك أن يمنح برايس ووترهاوس كوبرز - الشرق الأوسط المقدرة والاستفادة والخبرة المعمقة المتوفرة ضمن مكتب الشركة بالمملكة المتحدة.

الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق أو الخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي

وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق في اجتماعها المنعقد بتاريخ 23/2/2012 وموافقة مجلس الإدارة على توصيات لجنة التدقيق في اجتماعها المنعقد بتاريخ 26/2/2012 وموافقة المساهمين في الجمعية العمومية العادية التي تم عقدها بتاريخ 15/4/2012، فقد تم تعيين مدقق حسابات جديد هو برايس وترهاوس للعام 2012 وبأتعاب قدرها 183,500 درهم. وقد تم تعيينهم بناء على مبدأ تدوير مدققي الحسابات والفترة التي قضاها المدقق السابق حيث كانت 6 سنوات، كما تم مراجعة العروض المقدمة من شركات التدقيق الأخرى والتأكد من استقلالية الشركة. لم يتم تعيين مدقق حسابات خارجي آخر لتقديم خدمات أخرى للشركة في العام 2012.

إضافة الى ذلك تم تعيين برايس وترهاوس مدقق حسابات خارجي لبورصة دبي (الشركة الأم) بأتعاب قدرها 120,000 درهم و لناسداك دبي لعام 2012 بأتعاب قدرها 130,000 درهم .

5. لجنة التدقيق:

تم تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر من مجلس الإدارة خلال اجتماعيه المنعقدين بتاريخ 01/05/2010 وتاريخ 26/05/2010، على النحو التالي :

- محمد حميد المري - رئيس اللجنة.
- علي راشد المزروعي- عضواً .
- عادل عبدالله الفهيم - عضواً .

و جميع الأعضاء غير تنفيذيين ومستقلين وجميعهم خبراء في المحاسبة والمالية. وبموجب القرار الوزاري رقم 518 لسنة 2009 والمهام الموكلة لها، قامت لجنة التدقيق بالمهام التالية:

1. تطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ومراقبة استقلاليته ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق بتاريخ 3/4/2012. ومراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله والتأكد من رد الإدارة المالية والإدارات التنفيذية على الاستفسارات المطروحة من قبله واستيفاء جميع متطلبات مدقق الحسابات الخارجي بتاريخ 23/7/2012.
2. مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة ، حيث ركزت على:
   - أية تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية .
   - إبراز النواحي الخاضعة لتقدير مجلس الإدارة.
   - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
   - افتراض استمرارية عمل الشركة.
   - التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقررها الهيئة.
   - التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية .
3. الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة بتاريخ 12/2/2012 لمناقشة القوائم المالية السنوية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي الموجهة للإدارة العليا.
4. مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية و توفير الموارد اللازمة واعتماد خطة الرقابة الداخلية المعدة على منهجية المخاطر المتعلقة بكل قطاع/إدارة لسوق دبي المالي و ناسداك دبي بتاريخ 12/2/2012 ومتابعة الانجاز في الخطة بشكل ربع سنوي.

تقريـر الحوكمة للعام 2012

5. اعتماد دليل عمل إدارة الرقابة الداخلية بتاريخ 23/2/2012 وميثاق إدارة الرقابة الداخلية بتاريخ 23/7/2012 وتعديل هيكل إدارة الرقابة الداخلية بتاريخ 23/7/2012.
6. مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية في الشركة وتطويرها واعتماد سياسة الائتمان وإعدام الديون بتاريخ 26/2/2012 .
7. التنسيق مع مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية ومناقشة المسائل الواردة في تقارير الرقابة الداخلية ودائرة الرقابة المالية ورسالة هيئة الأوراق الماليةوالسلع عن تدقيقها بشأن التأكد من مدى التزام الشركات المدرجة بتطبيق ضوابط ومتطلبات الحوكمة بتاريخ 23/2/2012 ومتابعة الاجرارات التصحيحية بشكل ربع سنوي.
8. مراقبة الأدوات التي تم وضعها و التي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات والتي تمثلت في البريد الالكتروني whistleblower@dfm.ae. الهاتف: 04-3055665. الفاكس: 04-3055584 وتخصيص موظفين للتقارير السرية.
9. مراقبة مدى تقيد الشركة بقواعد السلوك المهني.

عقدت لجنة التدقيق ست اجتماعات خلال عام 2012 مبينه في الجدول التالي مع الحضور الشخصي للأعضاء:

تاريخ الاجتماع	عدد مرات الحضور الشخصي		
	محمد حميد المري	عادل عبدالله الفهيم	علي راشد المزروعي
12/02/2012	✓	✓	✓
23/02/2012	✓	✓	✓
03/04/2012	✓	✘	✓
01/05/2012	✓	✓	✓
23/07/2012	✓	✓	✓
17/10/2012	✓	✓	✓

6. لجنة الترشيحات والمكافآت:

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب القرار الصادر من مجلس الإدارة خلال اجتماعيه المنعقدين بتاريخ 01/05/2010 وتاريخ 26/05/2010 حيث تضم أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين على النحو التالي:

- راشد حمد الشامسي - رئيس اللجنة.
- مصبح محمد القيزي - عضوا.
- علي راشد المزروعي- عضوا.

ووفقاً للقرار الوزاري رقم 518 والمهام الموكلة لها فقد قامت اللجنة بالتالي:

- مراجعة والتأكد من استقلالية أعضاء مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي لعام 2012 في 6/2/2012 من خلال نموذج يعبأ من قبل العضو المستقل ويوقع عليه .
- اعتماد بعض سياسات الموارد البشرية شاملا جدول الرواتب ومنهجية تقييم كبار التنفيذيين.
- التحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا للشركة معقولة وتتناسب وأداء الشركة وتكليف شركة مستقلة في 8/10/2012 بدارسة الرواتب والمزايا وتقييم الوظائف.
- مراجعة نتائج تقييم الأداء الوظيفي واعتماد العلاوة الدورية وترقية المستحقين في 30/4/2012.
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم وسياسة التدريب بتاريخ 27/5/2012

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت 4 اجتماعات خلال عام 2012 مبينه في الجدول التالي مع الحضور الشخصي للأعضاء:

تاريخ الاجتماع	عدد مرات الحضور الشخصي		
	راشد حمد الشامسي	مصبح محمد القيزي	علي راشد المزروعي
06/02/2012	✓	✓	✓
30/04/2012	✓	✓	✓
27/05/2012	✓	✓	✘
08/10/2012	✓	✓	✓

تقريـر الحوكمة للعام 2012

7. نظام الرقابة الداخلية:

أ. إقرار مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية

يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة والقيام بمراجعته والتحقق من مدى فعاليته وذلك من خلال إدارة الرقابة الداخلية والتي تقوم بدورها وفقاً للمعيار رقم 2060 من المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي والصادرة عن معهد المدققين الداخليين بأمريكا بتقديم تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن الأهداف ، صلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي وكذا الإنجازات المتعلقة بالخطة الموضوعة ، تقييم لمدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية. وقد كان مستوى المخاطر بشكل عام خلال العام 2012 منخفضا نظراً لكفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

ب. آلية عمل إدارة الرقابة الداخلية

تتبع إدارة الرقابة الداخلية من النواحي الإدارية إلى الإدارة العليا للشركة ومن النواحي الوظيفية إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق بالشكل الذي يضمن استقلاليتها. وتعتمد إدارة الرقابة الداخلية في القيام بدورها على أحدث المعايير الدولية الصادرة من قبل معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA) وأفضل الممارسات العالمية وذلك متمثلاً في الأتي:

- إعداد بطاقة الأداء المتوازن للإدارة بالتوافق مع الخطة الإستراتيجية للشركة.
- قيام الإدارة بعمل التحديثات اللازمة على دليل الإجراءات والميثاق ليتوافقا مع احدث المعايير الدولية الصادرة وتمت الموافقة علية من قبل لجنة التدقيق.
- وضع خطة تدقيق يتم بناؤها وفق المخاطر المتعلقة بكل قطاع / إدارة / قسم لتحديد أولوية البدء بالأقسام ذات المخاطر المرتفعة وتتم مناقشتها مع الرئيس التنفيذي للشركة واعتمادها من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- في نهاية كلّ عملية تدقيق، يصدر تقرير عن عمليات التدقيق على الإدارات المختلفة تُعرض فيه أهداف التدقيق ونطاقه ومنهجيته ونتائجه وتقييم الملاحظات من حيث درجة المخاطرة وكذا تقييم شامل للقطاع أو للإدارة الخاضعة للتدقيق وفق مصفوفة التقييم. ويتم كذلك تزويد لجنتي التدقيق لكل من شركة سوق دبي المالي و شركة ناسداك دبي بنسخة من التقرير ونتائجه بعد مناقشته مع الإدارة المعنية لتمكينهما من تقييم وضع الرقابة الداخلية كل في نطاق اختصاصه.
- في نهاية العام يتم تقييم مستوى درجة المخاطر وفق استقصاء الرقابة المعتمد من قبل Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO) والذي يتكون من خمسة عناصر أساسية متمثلة في البيئة الرقابية (Control Environment)، تقييم المخاطر (Risk Assessment)، تقييم المعلومات والاتصالات (Information & Communication)، تقييم أنشطة الرقابة (Control Activities) وتقييم أنشطة المراقبة (Monitoring).
- قيام إدارة الرقابة الداخلية بعمل تقارير عن تأكيدات الجودة خلال العام للتحقق من مدى كفاءة مهمات التدقيق التي تم انجازها ومن توافر الملفات الدائمة والمؤقتة لكل مهمة وفق ما تتطلبه المعايير الدولية .
- تم انجاز خطة التدقيق المعتمدة بنسبة تجاوزت 85% شملت الرقابة المالية، الرقابة الشرعية، الامتثال للنظم والقوانين والسياسات، إجراءات العمل وامن المعلومات والمخاطر.
- قامت الإدارة برفع 45 توصية تم الاتفاق عليها مع القطاعات المختلفة التي خضعت للتدقيق خلال العام 2012 سواء كان لسوق دبي المالي أو ناسداك دبي الأمر الذي ساهم في رفع مستوى بيئة الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر وذلك بما يتماشى وتعريف التدقيق الداخلي في إضافة نشاط التدقيق الداخلي قيمة إلى المؤسسة والى حملة الأسهم فيها من خلال مساهمته في تعزيز فعالية وكفاءة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة فيها.
- قيام الإدارة بمتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفقا للتقارير الصادرة من الجهات الرقابية الداخلية والخارجية.
- عرض جميع تقارير الرقابة الداخلية والمتابعة والإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الإدارة المعنية لتعزيز الضوابط الداخلية على لجنة التدقيق و مجلس الإدارة لكل من شركة سوق دبي المالي وناسداك دبي خلال عام 2012، لتمكينهما من تقييم وضع الرقابة الداخلية للشركة المعنية ورفع التوصيات الضرورية لمجلس الإدارة.
- التنسيق مع مدقق الحسابات الخارجي، دائرة الرقابة المالية، مدققي الجودة.
- تقديم خدمات استشارية لتطوير وتحسين إجراءات العمل بشكل لا يؤثر على استقلالية المدققين ووفق ما هو منصوص علية بميثاق عمل الإدارة.
- مراقبة قنوات الاتصال التي تم تخصيصها للتقارير السرية.
- إعداد تقرير الحوكمة لعام 2012 في ضوء ما نص علية القرار الوزاري رقم 518 والصادر من هيئة الأوراق المالية والسلع.

تقريـر الحوكمة للعام 2012

تتشكل إدارة الرقابة الداخلية من 4 موظفين مؤهلين على النحو التالي:

الاسم: اسمه سعيد لوتاه
المسمى الوظيفي: نائب رئيس- أمين سر مجلس الإدارة ورئيس إدارة الرقابة الداخلية
المؤهلات :

- ماجستير في المالية من كلية E.Philip Saunder -جامعة RIT مايو 2011
- محاسب مالي معتمد CMA فبراير2008
- مدقق جودة معتمد ISO 9001:2000 من IRCA في مايو 2004
- بكالوريوس إدارة أعمال من كلية التقنية للطالبات 2001
- دبلوم عالي في المحاسبة من كلية التقنية للطالبات 2000
- عضو في IMA و AAA
- عضو في ICSA Gulf Forum

وإدارة الرقابة الداخلية مدعمة بفريق مؤهل على النحو التالي:

- **رضا فاروق شحاته:** مدير مساعد - مراقب داخلي وشرعي ويحمل شهادة CRMA 2012، دبلوم دراسات عليا في المحاسبة المالية من جامعة عين شمس 2003 وبكالوريوس محاسبة من جامعة عين شمس 1998.

- **محمد أحمد العساله:** مدير مساعد - الرقابة المالية ويحمل شهادة CRMA 2012، ACCA 2009وبكالوريوس محاسبة من جامعة اليرموك 2003.

- **نشأت حسيبا:** ضابط امتثال ويحمل بكالوريوس محاسبة من جامعة دمشق 1976.

تعامل إدارة الرقابة الداخلية مع أية مشاكل كبيرة بالشركة أو تلك التي تم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية.

لم تتعرض الشركة لأية مخاطر جوهرية خلال عام 2012 ولكنه ووفقاً لما هو منصوص عليه في دليل عمل إدارة الرقابة الداخلية فإن الإدارة تتعامل مع المشاكل التي تتعرض لها الشركة من خلال الأتي:

- تحديد طبيعة المشكلة وتصنيفها من حيث درجة المخاطر من خلال تحديد حجم المشكلة ومدى السلبيات الناجمة عنها التي قد تتأثر بها الشركة.
- التواصل مع الإدارات التنفيذية من خلال رؤساء القطاعات المختلفة والرئيس التنفيذي لبحث كيفية تدارك المشكلة وسبل حلها وعمل التوصيات اللازمة.
- رفع الأمر وكذلك التوصيات المتعلقة به التي تم اقتراحها إلى لجنة التدقيق والتي بدورها تقوم بعد المناقشة وتقييم الوضع بعرض الأمر على مجلس الإدارة للوقوف على المشكلة واتخاذ القرار الملائم بشأنها.
- تقوم الإدارة بمتابعة تنفيذ حل المشكلة من خلال التأكد من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- التواصل مع المدقق الخارجي للشركة إن تطلب الأمر ذلك.

8. **لم ترتكب الشركة أية مخالفات خلال العام 2012 أو الأعوام السابقة.**

9. **مساهمة الشركة خلال العام 2012 في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة.**

قامت الشركة بطرح برامج تعليمية وتفاعلية تخدم كافة الموظفين والمستثمرين على حد سواء من خلال إنجاز التالي:

- تدشين قاعات تداول تعليمية تحتوي على شاشة عرض الأسعار الفورية وشريط أسعار فوري وملصق ضخم يبين هوية قاعة التداول الرسمية لسوق دبي المالي مما يضفي نوع من التعليم التفاعلي في:
  - قاعة واحدة في الجامعة الأمريكية في الإمارات في ابريل 2012.
  - قاعتين (للطلاب والطالبات) في جامعة الشارقة في يوليو 2012.

تقريـر الحوكمة للعام 2012

- تنظيم الدورة العاشرة لمسابقة سوق دبي المالي للأسهم للطلبة بمشاركة 1847 طالبا وطالبة و29 جهة تعليمية من 16 إلى 30 أبريل 2012.
- تنظيم مسابقة الأسهم الصيفية لطلاب التدريب الصيفي في سوق دبي المالي بمشاركة 16 متدربا من 22 إلى 30 يوليو 2012.
- تدشين حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع هيئة الصحة بدبي في ابريل 2012.
- الراعي الرسمي لحفل جائزة دبي الدولية للقران الكريم للدورة السادسة عشر ليوم واحد والذي اقيم في مسرح غرفة تجارة وصناعة دبي بتاريخ 27/7/2012.
- تدشين اليوم الصحي للموظفين وهو عبارة عن فحص طبي لكافة موظفي السوق وشركات الوساطة في فبراير وديسمبر 2012.
- تدشين حملة ساعة الأرض، حدث عالمي يتم خلاله إطفاء الأضواء والأجهزة الإلكترونية غير الضرورية لمدة ساعة واحدة في أخر سبت من شهر مارس.
- تنظيم حلقة دينية توعوية لموظفي سوق دبي المالي. - دعوة فضيلة الشيخ د. أحمد الحداد لإلقاء محاضرة دينية خلال شهر رمضان المبارك في أغسطس 2012.
- المشاركة في تنظيم اليوم الوطني للدولة ضمن فريق قطاع تطوير السوق في ديسمبر 2012.
- تنظيم يوم لإطلاق المسح الوطني السنوي الثاني 2012 بالتعاون مع مركز البحوث في ديسمبر 2012.
- تنظيم محاضرات مجانية: إعداد وتنظيم مستمر لورش عمل ومحاضرات فنية ومالية مجانية لطلبة الكليات والجامعات بمجموع 50 محاضرة بمشاركة1401 طالب من مجموع 50 كلية وجامعة خلال عام 2012.

10. معلومات عامة:

سعر سهم الشركة في السوق (أعلى سعر وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية للعام 2012.

الشهر	أعلى سعر خلال الشهر (درهم)	ادنى سعر خلال الشهر (درهم)	الإغلاق كما في نهاية الشهر (درهم)	مؤشر السوق (رقم قياسي)	مؤشر القطاع (رقم قياسي)
يناير	0.849	0.678	0.81	1435.72	1186.74
فبراير	1.1	0.791	1.07	1730.43	1577.6
مارس	1.34	1.02	1.15	1648.87	1659.49
ابريل	1.25	1.12	1.13	1630.95	1607.92
مايو	1.13	0.93	0.945	1471.49	1316.79
يونيو	0.984	0.901	0.938	1451.87	1330.57
يوليو	1.02	0.938	0.977	1542.64	1378.39
أغسطس	1.01	0.945	0.946	1547.82	1381.2
سبتمبر	1.05	0.94	0.975	1578.79	1469.43
أكتوبر	1.11	0.976	1.01	1619.61	1574.48
نوفمبر	1.04	0.965	0.993	1607.9	1526.49
ديسمبر	1.05	0.98	1.02	1622.53	1535.37

تقريـر الحوكمة للعام 2012

كلمة رئيس مجلس الإدارة
كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
إنجازات سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
أداء سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
تقرير الحوكمة خلال عام ٢٠١٢
البيانات المالية

أداء سعر سهم الشركة مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

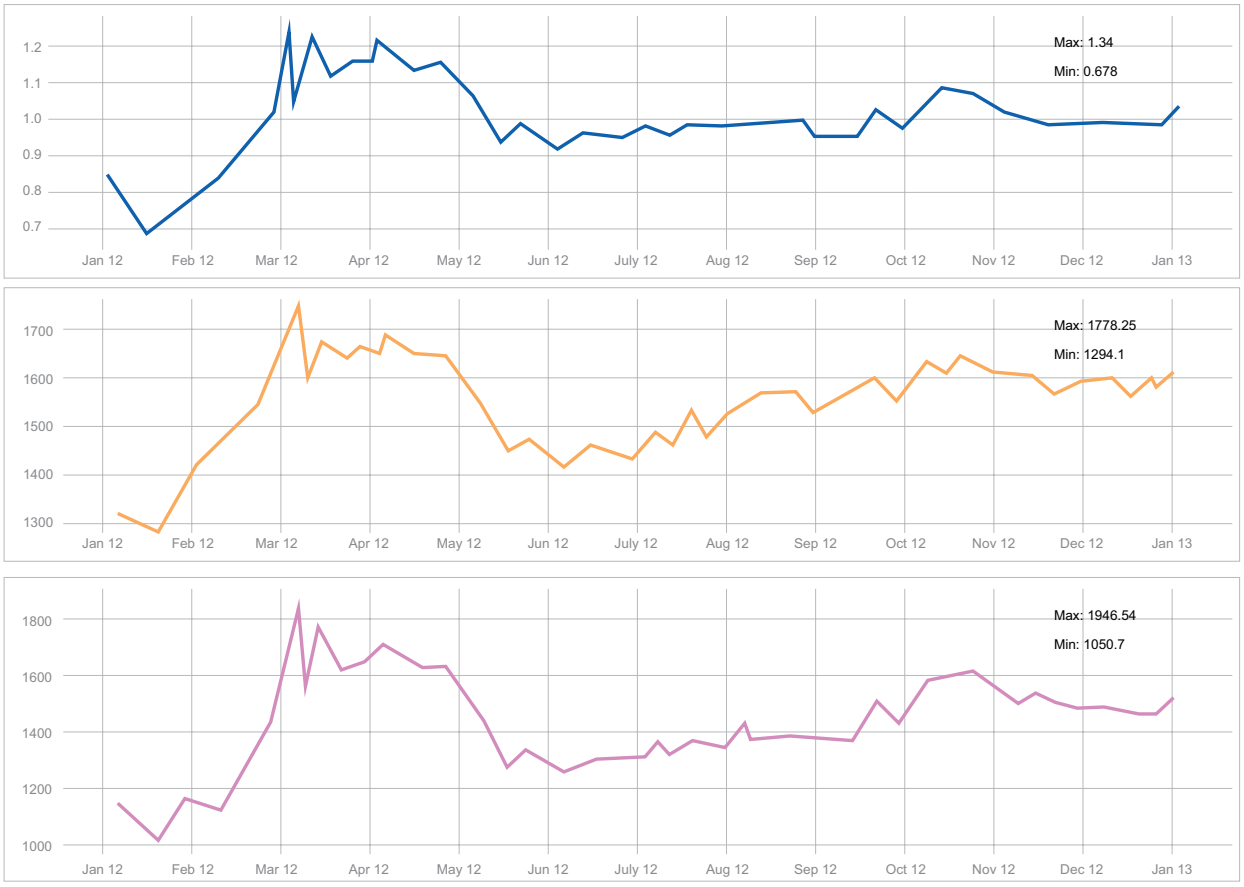

تقريـر الحوكمة للعام 2012

توزيع ملكية المساهمين وفقا لتداولات 31/12/2012 والتسوية بتاريخ 3/1/2013 (أفراد، شركات، حكومات) مصنفة على النحو التالي: محلي، خليجي، عربي، وأجنبي.

م	الوصف	الجنسية	عدد الأسهم	نسبة التملك
1	شركة	عربي	9,685,245	0.12
2	شركة	خليجي	20,370,147	0.25
3	شركة	أجنبي	218,744,170	2.73
4	شركة	محلي	6,821,018,482	85.26
5	حكومة	محلي	3,269,363	0.04
6	فرد	عربي	149,174,119	1.86
7	فرد	خليجي	18,120,795	0.23
8	فرد	أجنبي	135,721,741	1.70
9	فرد	محلي	623,895,938	7.80

تمتلك بورصة دبي 6,370,000,000 سهم من أسهم الشركة بما نسبته 79.625 %.

لا توجد أية أحداث يمكن وصفها بالجوهرية صادفت الشركة خلال العام 2012 .

سوق دبي المالي
DUBAI FINANCIAL MARKET

عبد الجليل يوسف درويش
توقيع رئيس مجلس الإدارة
شركة سوق دبي (ش م ع)

التاريخ :18/02/2013

البيانات المالية

43 تقرير مدقق الحسابات المستقل
44 بيان المركز المالي الموحد
46 بيان الدخل الموحد
47 بيان الدخل الشامل الموحد
48 بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
49 بيان التدفقات النقدية الموحد
50 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
دبي
الإمارات العربية المتحدة

التقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة سوق دبي المالي ش.م.ع. («الشركة») والشركات التابعة لها (يُشار إليهم مجتمعين بلفظ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2012، والبيانات الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 من قبل شركة تدقيق حسابات أخرى وأصدرت تقرير تدقيق غير متحفظ مع فقرة التركيز على أمر بتاريخ 26 فبراير 2012.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة بمثابة ضرورية لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية والقيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خاليةً من أية أخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية الموحدة ، سواءً كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية الموحدة بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية بشكل عام.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسٍ مناسبٍ للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الرأي

برأينا، تعبر البيانات المالية الموحدة المرفقة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2012 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تأكيد أمر

وفقاً لما يقتضيه القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لعام 1984 وتعديلاته، نفيدكم بما يلي:

1. أننا حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

2. أن البيانات المالية تتوافق من كافة النواحي الجوهرية مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 8 لسنة 1984 وتعديلاته والنظام الأساسي للشركة.

3. أن الشركة قد احتفظت بسجلات محاسبية صحيحة وتتطابق مع البيانات المالية.

4. أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر حسابات الشركة، و

5. لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد أخلت بأي من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لعام 1984 وتعديلاته أو نظامها الأساسي بشكل يمكن أن يؤثر بشكل جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2012.

برايس ووترهاوس كوبرز

18 فبراير 2013

بول سودابي
سجل مدققي الحسابات رقم 309
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2012

2011 ألف درهم	2012 ألف درهم	إيضاحات	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
2,878,874	**2,878,874**	4	الشهرة
2,571,384	**2,509,021**	4	موجودات غير ملموسة
21,889	**14,664**	5	ممتلكات ومعدات
257,260	**257,260**	15	مبالغ مستحقة من مؤسسة مالية
456,400	**377,494**	6	موجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
810,000	**810,000**	7	ودائع استثمارية
6,995,807	**6,847,313**		**مجموع الموجودات غير المتداولة**
			الموجودات المتداولة
917	**-**	15	مبالغ مستحقة من طرفٍ ذي علاقة
19,164	**20,888**	8	مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى
631,426	**778,126**	7	ودائع استثمارية
50,980	**65,295**	9	أرصدة نقدية ومصرفية
702,487	**864,309**		**مجموع الموجودات المتداولة**
7,698,294	**7,711,622**		**مجموع الموجودات**

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2012

	إيضاحات	2012 ألف درهم	2011 ألف درهم
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	10	**8,000,000**	8,000,000
أسهم خزينة		**(4,364)**	(4,364)
		7,995,636	7,995,636
احتياطي اعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11	**(1,002,816)**	(821,.981)
احتياطي قانوني	11	**250,535**	247,016
أرباح محتجزة		**214,516**	218,190
حقوق الملكية العائدة إلى ملاك الشركة		**7,457,871**	7,479,021
الحصص غير المسيطرة		**20,288**	23,511
مجموع حقوق الملكية		**7,478,159**	7,502,532
المطلوبات غير المتداولة			
قرض مساند	15	**21,297**	20,366
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	12	**8,294**	6,717
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**29,591**	27,083
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	13	**134,164**	100,108
توزيعات أرباح مستحقة	14	**19,377**	20,071
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	15	**50,331**	48,500
مجموع المطلوبات المتداولة		**203,872**	168,679
مجموع المطلوبات		**233,463**	195,762
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**7,711,622**	7,698,294

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 18 فبراير 2013، ووقعها بالنيابة عنه:

عبد الجليل درويش
رئيس مجلس الإدارة

عيسى كاظم
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة

كلمة رئيس مجلس الإدارة
كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)
إنجازات سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
أداء سوق دبي المالي خلال عام ٢٠١٢
تقرير الحوكمة خلال عام ٢٠١٢
البيانات المالية

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

	إيضاحات	2012 ألف درهم	2011 ألف درهم
الإيرادات			
رسوم عمولات التداول		**114,753**	76,795
رسوم شركات الوساطة		**14,199**	18,082
رسوم تحويل ملكية ورهون		**8,413**	19,251
رسوم أخرى		**12,332**	9,776
إيرادات العمليات		**149,697**	123,904
إيرادات استثمارية	16	**45,328**	54,555
إيرادات أخرى		**2,073**	4,724
التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**-**	(405)
مجموع الإيرادات		**197,098**	182,778
المصاريف			
مصاريف عمومية وإدارية	17	**(101,842)**	(113,755)
شطب ممتلكات ومعدات	5	**-**	(6,173)
إطفاء موجودات غير ملموسة	4	**(62,363)**	(75,854)
مصروف فوائد	15	**(931)**	(1,715)
صافي ربح / (خسارة) السنة		**31,962**	(14,719)
العائد إلى:			
ملاّك الشركة		**35,185**	(6,860)
الحصص غير المسيطرة		**(3,223)**	(7,859)
		31,962	(14,719)
ربحية / (خسارة) السهم الواحد – بالدرهم	18	**0.004**	(0.001)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

	2012 ألف درهم	2011 ألف درهم
صافي ربح / (خسارة) السنة	**31,962**	(14,719)
خسارة شاملة أخرى		
تغييرات القيمة العادلة للموجودات التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(46,848)**	(37,322)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	**(14,886)**	(52,041)
العائد إلى:		
ملاك الشركة	**(11,663)**	(44,182)
الحصص غير المسيطرة	**(3,223)**	(7,859)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	**(14,886)**	(52,041)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

	رأس المال	أسهم الخزينة	صافي فائض الاكتتاب	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	احتياطي رأسمالي	احتياطي قانوني	أرباح محتجزة	العائد إلى ملاك الشركة	الحصص غير المسيطرة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في 1 يناير 2011	**8,000,000**	**(4,364)**	**31,608**	**(944,741)**	**(181,950)**	**247,016**	**375,634**	**7,523,203**	**31,370**	**7,554,573**
صافي خسائر السنة	-	-	-	-	-	-	(6,860)	(6,860)	(7,859)	(14,719)
الخسارة الشاملة الأخرى السنة	-	-	-	(37,322)	-	-	-	(37,322)	-	(37,322)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	(37,322)	-	-	(6,860)	(44,182)	(7,859)	(52,041)
تحويل إلى أرباح محتجزة	-	-	(31,608)	-	181,950	-	(150,342)	-	-	-
تحويل من استبعاد وشطب استثمارات	-	-	-	242	-	-	(242)	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2011	**8,000,000**	**(4,364)**	**-**	**(981,821)**	**.**	**247,016**	**218,190**	**7,479,021**	**23,511**	**7,502,532**
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	.	-	35,185	35,185	(3,223)	31,962
خسارة شاملة أخرى للسنة	-	-	-	(46,848)	.	-	-	(46,848)	-	(46,848)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	(46,848)	.	-	35,185	(11,663)	(3,223)	(14,886)
تحويل إيرادات غير متوافقة مع الشريعة (إيضاح 13 و 20)	-	-	-	-	.	-	(9,487)	(9,487)	-	(9,487)
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	-	-	-	.	3,519	(3,519)	-	-	-
تحويل من استبعاد وشطب استثمارات	-	-	-	25,853	.	-	(25,853)	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2012	**8,000,000**	**(4,364)**	**-**	**(1,002,816)**	**.**	**250,535**	**214,516**	**7,457,871**	**20,288**	**7,478.159**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

	إيضاحات	2012	2011
		ألف درهم	ألف درهم
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات			
صافي أرباح / (خسائر) السنة		**31,962**	(14,719)
تعديلات بسبب:			
استهلاك ممتلكات ومعدات	5	**10,812**	16,733
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	12	**2,026**	1,239
إطفاء موجودات غير ملموسة	4	**62,363**	854,.75
مخصص / (عكس) لمصروف حسابات مشكوك في تحصيلها	8	**318**	(329)
التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		-	405
شطب ممتلكات ومعدات		-	6,173
مصروف فوائد	15	**931**	1,715
إيرادات من ودائع استثمارية	16	**(41,316)**	(51,046)
إيرادات توزيعات أرباح	16	**(4,012)**	(3,509)
خسارة من استبعاد ممتلكات ومعدات		-	11
التدفقات النقدية من العمليات قبل التغييرات في موجودات ومطلوبات العمليات		**63,084**	32,527
(الزيادة) / النقص في المصاريف المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى		**(1,439)**	6,518
صافي التغير في المبالغ المستحقة من / إلى طرف ذي علاقة	15	**2.748**	1,701
الزيادة في الذمم الدائنة والمصاريف المستحقة		**24,569**	59,086
النقد الناتج من أنشطة العمليات		**88,962**	99,832
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين		**(449)**	(587)
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات		**88,513**	99,245
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
عوائد من بيع واسترداد استثمارات		**32,058**	31,057
شراء ممتلكات ومعدات	5	**(3,587)**	(4,908)
عوائد من بيع ممتلكات ومعدات		-	108
ودائع استثمارية	7	**(363,066)**	(34,470)
إيرادات مقبوضة من ودائع استثمارية		**40,713**	49,367
توزيعات أرباح مقبوضة	16	**4,012**	3,509
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة الاستثمار		**(289,870)**	44,663
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين		**(694)**	(186,339)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(694)**	(186,339)
صافي النقص في النقد وما في حكمه		**(202,051)**	(42,431)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**434,396**	476,827
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	9	**232,345**	434,396

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

1. التأسيس والعمليات

شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) "الشركة" هي شركة مساهمة عامة تأسست في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم رقم 62 لسنة 2007، الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 6 فبراير 2007، وتخضع لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984، وتعديلاته.

تنطوي الأنشطة المرخصة للشركة مزاولتها على التداول في الأدوات المالية والعمل بمثابة شركة تجارية وصناعية وزراعية قابضة وائتمانية والاستشارات المالية المعنيّة بالاستثمارات وكوسيطٍ مالي لبيع وشراء الأسهم والسندات المحلية والأجنبية. وفقاً للنظام الأساسي، تلتزم الشركة في جميع عملياتها وأنشطتها ومعاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية وتستثمر كافة أموالها بمقتضى تلك الأحكام.

إن أسهم الشركة مدرجة في سوق دبي للأوراق المالية.

تضطلع الشركة في الوقت الراهن بإدارة عمليات سوق دبي للأوراق المالية وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة وتنفيذ الأنشطة الاستثمارية لحسابها الخاص.

العنوان المسجل للشركة هو مركز دبي التجاري العالمي، شارع الشيخ زايد، ص. ب. 9700، دبي.

تمتلك بورصة دبي المحدودة "الشركة الأم" نسبة 80٪ من أسهم شركة سوق دبي المالي، بينما تمتلك مؤسسة دبي للاستثمار، وهي شركة تابعة لحكومة دبي، نسبة 90% من أسهم الشركة الأم.

تشمل هذه البيانات المالية الموحدة شركة سوق دبي المالي والشركات التابعة لها (يشار إليهم مجتمعين بلفظ «المجموعة»). فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي ليمتد*	السوق المالية الإلكترونية	الإمارات العربية المتحدة	%67

تمتلك ناسداك دبي الشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي جارديان ليمتد	الممثل بالنيابة عن شركة ناسداك دبي ليمتد	الإمارات العربية المتحدة	%100

* تحتفظ شركة بورصة دبي المحدودة بنسبة 33٪ المتبقية.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة مبينة أدناه. لقد تم تطبيق هذه السياسات بشكل ثابت على كافة السنوات المعروضة ما لم يذكر خلافاً لذلك.

2.1 أساس الإعداد

لقد تم إعداد هذه البيانات الموحدة المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية. لقد تم إعداد البيانات المالية بموجب مبدأ التكلفة التاريخية المعدل بإعادة تقييم الموجودات المالية الأخرى التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بعد التبني المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في العام 2009.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية يقتضي استخدام تقديرات محاسبية أساسية محددة. كما يقتضي من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إبداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات أساسية للبيانات المالية في الإيضاح رقم 3.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة السارية على الفترات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2012

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة التي تبنتها المجموعة

لا توجد أي معايير دولية للتقارير المالية أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية لتبني المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة للسنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2012، والتي قد يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

(ب) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة غير السارية على السنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2012 ولم تتبناها المجموعة في وقت مبكر

لم تعمل المجموعة على تبني المعايير الدولية الجديدة الأخرى للتقارير المالية التالية الصادرة وغير السارية حتى الآن:

المعايير والتفسيرات الجديدة على المعايير:	تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار المحاسبي الدولي رقم 27، «البيانات المالية المنفصلة (المعدل في العام 2011) والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28، «الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (المعدل في العام 2011) - المعدل بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10، رقم 11 ورقم 12.	1 يناير 2013
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 32، "الأدوات المالية: "العرض" - توضح التعديلات معايير عملية المقاصة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 32، لمعالجة الاختلافات في تطبيقها. سيترتب على المنشآت الاقتصادية حق قانوني ملزم لإجراء عملية مقاصة فقط إن لم تكن تابعة في طبيعتها، ويكون ذلك الحق القانوني نافذاً في سياق الأعمال العادية وفي حالة العجز والإعسار والإفلاس.	1 يناير 2014
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10، "البيانات المالية الموحدة" - يحل محل الجزء الخاص بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 27، "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة" فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة، ويحل محل المعيار رقم 12 الصادر عن لجنة التفسيرات الدائمة "المنشآت الاقتصادية ذات الأغراض الخاصة". وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10، هناك أساس واحد للتوحيد، وهو السيطرة، حيث جرى إدراج تعريفٍ جديدٍ له.	1 يناير 2013
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11، الترتيبات المشتركة" - المعيار رقم 11 هو إنعكاس أكثر واقعية للترتيبات المشتركة عن طريق التركيز على الحقوق والواجبات للترتيبات بدلاً من شكلها القانوني. هناك نوعان من الترتيبات المشتركة: العمليات المشتركة والمشاريع المشتركة. وتنشأ العمليات المشتركة عندما يكون للمشغل المشترك حقوق بالموجودات والمطلوبات تتعلق بالترتيبات وبالتالي تحتسب لحصته في الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وتنشأ المشاريع المشتركة عندما يكون للمشغل المشترك حقوق في صافي موجودات الترتيبات وبالتالي تحتسب الملكية بحصته. التوحيد النسبي للمشاريع المشتركة لم يعد مسموح به.	1 يناير 2013
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12، "الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى" - يحل محل المتطلبات المدرجة مسبقاً في المعيار المحاسبي الدولي رقم 27، "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 31، "الحصص في المشاريع المشتركة"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28، "الاستثمارات في الشركات الزميلة". بشكلٍ عام، تعتبر متطلبات الإفصاح أكثر اتساعاً من المعايير الحالية.	1 يناير 2013
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13، "قياس القيمة العادلة" - يمثل إنجاز المشروع المشترك بهدف وضع مصدرٍ واحدٍ للمتطلبات حول كيفية قياس القيمة العادلة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية. يهدف المعيار إلى تحسين الاتساق والحد من التعقيد من خلال تقديم تعريفٍ دقيقٍ للقيمة العادلة وتحسين متطلبات الإفصاح في كافة المعايير الدولية للتقارير المالية.	1 يناير 2013

تتوقع الإدارة بأنها ستتبنى هذه المعايير الدولية للتقارير المالية والتعديلات في الفترة الأولى التي تصبح فيها إلزامية. يشير التقييم الأولي للتأثير المحتمل إلى أنه من غير المتوقع أن يكون ثمة تأثيرٍ جوهري ينتج عن تطبيق هذه المعايير على المبالغ الواردة في البيانات المالية، إلا أن الأمر سيقتضي إبداء المزيد من الإفصاحات.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

2.3 التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة الشركات التي تملك فيها المجموعة القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية بشكل عام ويرافق ذلك عادة تملك ما يزيد على نصف حقوق التصويت. إن وجود وتأثير حقوق التصويت المحتملة التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت المجموعة تسيطر على منشأة أخرى. تجري المجموعة أيضاً تقييم لوجود السيطرة في حال لم تكن تملك أكثر من 50٪ من حقوق التصويت ولكنها تستطيع التحكم في السياسات المالية والتشغيلية بموجب السيطرة الفعلية.

قد تنشأ السيطرة الفعلية في ظروف حيث يكون حجم حقوق التصويت للمجموعة بسيط بالنسبة للحجم الكلي وتشتت حصص المساهمين الأخرى مما يمنح المجموعة القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية، وما إلى ذلك.

يتم توحيد الشركات التابعة بشكل كامل من تاريخ تحول السيطرة إلى المجموعة. ويتوقف توحيد الشركات التابعة اعتباراً من التاريخ الذي تنتهي فيه هذه السيطرة.

تستخدم المجموعة طريقة الشراء المحاسبية في احتساب اندماجات الأعمال. إن المقابل المادي المحول للاستحواذ على شركة تابعة هي القيمة العادلة للموجودات التي تم تحويلها والمطلوبات التي تكبدها الملاك السابقين للشركة المستحوذ عليها وحصص حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة. يشمل المقابل المادي القيمة العادلة لأي أصل أو التزام ناتج عن أي مقابل طارئ. يتم القياس المبدئي للموجودات الممكن تحديدها وكذلك المطلوبات والمطلوبات الطارئة المتفق على تحملها نتيجة اندماج الأعمال بقيمها العادلة بتاريخ الاستحواذ. تعترف المجموعة بأي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها على أساس كل استحواذ على حدا. إما بالقيمة العادلة أو بالحصة المتناسبة للحصة غير المسيطرة للمبالغ المعترف بها لصافي الموجودات الممكن تحديدها في الشركة المستحوذ عليها

يتم إدراج التكاليف المتعلقة بعملية الاستحواذ كمصاريف في بيان الدخل عند تكبدها.

في حال تم تحقيق اندماج الأعمال على مراحل، فإن القيمة الدفترية لتاريخ الاستحواذ للشركة المستحوذة المحتفظ بها سابقاً في حصص حقوق ملكية الشركة المستحوذ عليها يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية إعادة التقييم في بيان الدخل الموحد.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بوصفها الزيادة في إجمالي المقابل المادي المحول والقيمة العادلة للحصة غير المسيطرة على صافي الموجودات المستحوذ عليها والممكن تحديدها والالتزامات المفترضة. وفي حال كان المقابل المادي أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات في الشركة التابعة المستحوذ عليها، يتم الاعتراف بالفرق في بيان الدخل الموحد.

بالنسبة لإيرادات ومصاريف الشركات التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد اعتباراً من تاريخ الاستحواذ وحتى التاريخ الفعلي للاستبعاد، حسب الاقتضاء.

يتم حذف كافة المعاملات والأرصدة والإيرادات والنفقات بين شركات المجموعة. كما يتم حذف الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات الداخلية بين شركات المجموعة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة حسب الاقتضاء لضمان التوافق مع السياسات التي تبنتها المجموعة.

2.4 موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها في إحدى عمليات اندماج الأعمال يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. تتمتع الموجودات غير الملموسة بعمر إنتاجي محدد ويتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على النحو التالي:

	سنوات
ترخيص للعمل كسوق للأوراق المالية	50 سنة
العلاقة مع مشاركي السوق (الوسطاء)	10 سنوات
قاعدة بيانات التداول التاريخية	5 سنوات

2.5 الشهرة

تنشأ الشهرة نتيجة للاستحواذ على الشركات التابعة وتمثل الزيادة في المقابل المالي المحول على صافي القيمة العادلة للموجودات الصافية القابلة للتحديد والمطلوبات، والمطلوبات الطارئة للشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

لأغراض فحص الانخفاض في القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذ عليها في اندماجات الأعمال إلى كل وحدة من الوحدات المولدة للنقد، أو المجموعات المولدة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من التفاعل المتبادل من اندماجات الأعمال. إن كل وحدة من الوحدات المولدة للنقد أو المجموعات المولدة للنقد تمثل أقل مستوى ضمن الشركة والذي يتم من خلاله مراقبة الشهرة للأغراض الإدارية الداخلية.

يتم إجراء عمليات مراجعة للشهرة بشكل سنوي أو بشكل متكرر إذا أشارت الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة مع القيمة الممكن استردادها، وهي القيمة الأعلى من القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرة بوصفه مصروف ولا يتم عكسه لاحقاً.

2.6 ممتلكات ومعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسارة للانخفاض في القيمة يمكن تحديدها. تتكون تكلفة الممتلكات والمعدات من تكلفة شرائها إضافة إلى أية تكاليف تعود بشكل مباشرة إلى إحضار الأصل إلى حالته التشغيلية وموقعه للاستخدام المقصود منه.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل حسبما يكون ملائماً، فقط عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى المؤسسة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم إدراج كافة مصروفات عمليات الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

يتم حساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفة الموجودات على قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

	السنوات
أجهزة كمبيوتر ونظم معلومات	5 - 3
تحسينات على عقار مستأجر	4
أثاث ومعدات مكاتب	10 - 3
مركبات	4

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات ويتم تعديلها عندما يكون ذلك ملائماً بتاريخ كل فترة مالية.

عندما تكون القيمة الدفترية لأحد الموجودات أعلى من قيمته التقديرية الممكن استردادها، يتم خفضها مباشرة إلى القيمة الممكن استردادها.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات الاستبعاد من خلال مقارنة العوائد مع القيم الدفترية للأصل، ويتم تحديدها بوصفها الفرق بين عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم احتسابها في بيان الدخل الموحد.

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة وتحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة عند استخدامها ويتم استهلاكها وفقاً لسياسة المجموعة المحاسبية.

2.7 مبالغ مستحقة من مؤسسة مالية وودائع استثمارية

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المؤسسات المالية والودائع الاستثمارية مبدئياً بالقيمة العادلة وقياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعّال. يتم إجراء تقييم للانخفاض في قيمة المبالغ من المؤسسات المالية والودائع الاستثمارية كما تم توضيحه في السياسة المحاسبية للموجودات المالية.

2.8 أدوات مالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ أو اصدار الموجودات والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. إن تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

2.9 موجودات مالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالمشتريات العادية أو مبيعات الموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات العادية أو مبيعات الموجودات المالية التي تقتضي توريد الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد من قبل إحدى التنظيمات أو العرف السائد في السوق.

يتم قياس كافة الموجودات المعترف بها بتكلفتها المطفأة أو القيمة العادلة بناءً على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً الانخفاض في القيمة (باستثناء أدوات الدين التي يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي لمنع أي عدم تطابق محاسبي):

- الأصل المحتفظ به ضمن نموذج الأعمال والذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية، و
- الأحكام التعاقدية للأداة التي تؤدي إلى التدفقات النقدية في تواريخ محددة وهي عبارة عن مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس كافة الموجودات الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة.

التكلفة المطفأة وطريقة سعر الفائدة الفعّال

إن طريقة سعر الفائدة الفعّال هي طريقة تعمل على احتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيرادات الفوائد والمصاريف على الفترة المعنية. وهي بمثابة المعدل الفعّال الذي يخصم مقبوضات ومدفوعات التدفقات النقدية المتوقعة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة التي تشكل جزءً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعّال وتكاليف المعاملة والعلاوات الأخرى أو الخصومات) من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يجوز للمجموعة عند الاعتراف المبدئي إجراء اختيار غير قابل للإلغاء (على أساس كل أداة على حدا) لتصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية بوصفها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يُسمح بمثل هذا التصنيف إذا كان الاستثمار في حقوق الملكية محتفظ به للتداول.

يعتبر الأصل المالي محتفظ به للتداول إذا:

- تم اقتنائه بصفة أساسية لغرض بيعه على المدى القريب،
- كان عند الاعتراف الأولي جزء من مجموعة الأدوات المالية القابلة للتحديد والتي تخضع لإدارة المجموعة، وكان هناك دليل على نمط فعلي أخير على المدى القصير لجني الأرباح، أو
- كان أداة مشتقة غير مصنفة وفعالة كأداة تحوط أو ضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضافا اليها تكاليف المعاملة. وبعد ذلك، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة من التغييرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل الموحد عن استبعاد الاستثمارات.

صنَّفت المجموعة كافة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول بوصفها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن تلك الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ للمجموعة الحق في قبض توزيعات الأرباح. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الدخل الموحد ويتم إدراجها ضمن بند «إيرادات استثمار» (إيضاح ١٦).

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية بمثابة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إلا أن تعمل المجموعة على تخصيص الاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ به للتداول كقيمة عادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) عند الاعتراف المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

بالنسبة لأدوات الدين التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة (على النحو الموضح أعلاه) يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، فإن أدوات الدين التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة ولكن تم تصنيفها بمثابة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يجوز تصنيف أداة الدين بمثابة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل إلى حد كبير من قياس أو عدم اثبات الاعتراف الذي قد ينشأ من قياس الموجودات والمطلوبات او الاعتراف بالأرباح والخسائر على أساس مختلف.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تُلغي المجموعة الاعتراف بالأصل المالي فقط عند انقضاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو عند تحويلها الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد الملكية للأصل إلى منشأة أخرى. في حال لم تعمل المجموعة على التحويل أو الاحتفاظ، بشكل كبير، بكافة المخاطر وعوائد الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تعترف المجموعة بحصصها المحتفظ بها في الأصل والمطلوب المرتبط به عن المبالغ التي قد تضطر إلى دفعها. وفي حال احتفاظ المجموعة بكافة المخاطر وعوائد الملكية بشكل كبير للأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي وتعترف كذلك بالقروض المرهونة للعوائد المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الذي تم قياسه بالتكلفة المطفأة، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والمقابل المالي المقبوض أو المدين يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الذي تم تصنيفه بمثابة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقاً في احتياطي القيمة العادلة يتم إعادة تصنيفها ضمن الأرباح المحتجزة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم للموجودات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة لتحري الانخفاض في قيمتها بتاريخ كل فترة مالية. تعتبر الموجودات المالية قد تعرضت للانخفاض في القيمة عند توفر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة كنتيجة لحدث واحد أو أكثر يحصل بعد الاعتراف المبدئي للموجودات المالية.

قد يشمل الدليل على الانخفاض في القيمة:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه الشركة المصدرة أو الطرف المقابل، أو
- انتهاك العقد، مثل العجز عن السداد أو التأخر في سداد الفوائد أو المدفوعات الأصلية، أو
- احتمالية أن المدين سيدخل في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية، أو
- عدم وجود سوق نشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

إن مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة المعترف به هو الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي تعكس مبلغ الرهن والضمان مخصومة بسعر الفائدة الفعّال الأصلي للأصل المالي.

2.10 مطلوبات مالية

يتم لاحقاً قياس كافة المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعّال.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تُلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند وفاءها بالتزاماتها أو إلغاؤها أو انتهاء مدتها. إن الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المالي المدفوع أو المستحق، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مفترضة، يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

2.11 النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات مضاربة لدى المصارف وودائع مصرفية بفترة استحقاق أصلية تبلغ ثلاث أشهر أو أقل.

2.12 ذمم دائنة تجارية

يتم احتساب الذمم المدينة التجارية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعّال ناقصاً المخصص المرصود للانخفاض في القيمة. يتم رصد مخصص للانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية عندما ينشأ دليل موضوعي على أن المجموعة لن تكون قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأصلية للذمم المدينة. إن الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المدين، واحتمالية أن المدين سيدخل في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أو العجز عن السداد أو التأخر في سداد الفوائد أو المدفوعات الأصلية (تأخر سدادها أكثر من 90 يوم) تعتبر مؤشرات على تعرض الذمة المدينة التجارية للانخفاض في قيمتها.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بسعر الفائدة الفعّال الأصلي. يتم خفض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب المخصص ويتم احتساب مبلغ الخسارة في بيان الدخل الموحد . عندما تكون الذمة المدينة التجارية غير قابلة للتحصيل، يتم خفضها في مقابل حساب المخصص للذمم المدينة التجارية. يتم إدراج عمليات الاسترداد اللاحقة للمبالغ المخذوفة سابقا في بيان الدخل الموحد.

2.13 منافع الموظفون

يتم رصد مخصص أيضاً لكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين غير الإماراتيين وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك عن فترات خدمتهم حتى نهاية السنة. يتم عرض المخصص المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين كمطلوب غير متداول.

يعتبر الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أعضاء في خطة المعاشات التي تديرها الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية. ووفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، يتعين على المجموعة المساهمة بنسبة 12.5٪ - 15٪ من «مساهمة حساب الرواتب» لتكاليف جدول رواتب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى خطة المعاشات لتمويل المنافع.

كما يتعين على الموظفين أيضاً المساهمة في الخطة بنسبة 5٪ من «مساهمة حساب الرواتب». ينطوي الالتزام الوحيد على المجموعة فيما يتعلق بخطة المعاشات والتأمينات الاجتماعية على سداد مساهمات محددة. يتم إدراج المساهمات في بيان الدخل الموحد للسنة.

2.14 مخصصات

يتم احتساب المخصصات عندما ينشأ لدى المجموعة التزام قانوني أو ضمني حالي كنتيجة لأحداثٍ سابقة، ويكون من المرجح أن يقتضي الأمر خروج مواردٍ لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان تقديرٍ مبلغ الالتزام بموثوقية.

إن القيمة المعترف بها هي بمثابة مخصص هي أفضل تقدير للمقابل المالي المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ الفترة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم اليقين المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس إحدى المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية (عندما يكون تأثير القيمة مقابل المال جوهرياً).

في حال اقتضى الأمر خروج بعض أو كافة المنافع الاقتصادية لتسوية مخصص يتوقع استرداده من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالذمة المدينة بوصفها أصل إذا كان من المؤكد تقريباً قبض التعويض و ويكون بالإمكان قياس الذمة المدينة بموثوقية.

2.15 مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويُدرج صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد عند وجود حق بموجب القانون لمقاصة المبالغ المعترف بها، وعند وجود نية للتسوية على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية المطلوب في نفس الوقت.

2.16 تحقق الإيرادات

يتم احتساب رسوم عمولات التداول ونقل الملكية والرهن العقاري بتاريخ المعاملات في السوق.

يتم الاعتراف برسوم ترخيص شركات الوساطة بتاريخ منح الترخيص ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت.

العائد على الودائع الاستثمارية الإسلامية

يتم احتساب العائد على الودائع الاستثمارية الإسلامية على أساس يتناسب زمنياً ويستند إلى معدل الحد الأدنى المتوقع من العائد في الاتفاقية الاستثمارية.

2.17 معاملات عملات أجنبية

لغرض هذه البيانات المالية الموحدة، يعتبر الدرهم الإماراتي هو العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة.

(أ) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل المجموعة ضمنها («العملة الوظيفية»). البيانات المالية الموحدة معروضة بدرهم الإمارات العربية المتحدة وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

(ب) الأرصدة والمعاملات

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات أو التقييم عند إعادة قياس البنود. إن أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقيمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد.

3. التقديرات المحاسبية الهامة والأحكام

في سبيل تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، والتي ورد ذكرها بالإيضاح 2 في هذه البيانات المالية الموحدة، يقتضي الأمر من الإدارة إبداء الأحكام والتقديرات والافتراضات بشأن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تتوفر بسهولة من مصادر أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد بأنها ذات صلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم الاعتراف بعمليات مراجعة التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم مراجعة التقدير فيها إذا كان التقدير يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا تركت عملية المراجعة تأثيراً على كل من الفترة الحالية والمستقبلية على حدٍ سواء.

فيما يلي التقديرات المحاسبية الهامة والأحكام التي وضعتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير كبير على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تستند عملية تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة عادة إلى معاملات السوق الحديثة التي تتم على أساس تجاري بحت والقيمة العادلة للأداة الأخرى التي تعتبر متشابهة إلى حدٍ كبير والتدفقات النقدية المخصومة المتوقعة بالأسعار الحالية للأدوات المشابهة أو نماذج تقييم أخرى.

موجودات غير ملموسة

عملت الإدارة على تقدير العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة استناداً إلى تحليل للعوامل ذات الصلة المتعلقة بالفترة التي يتوقع فيها أن تعمل الموجودات على توليد تدفقات نقدية للمجموعة في المستقبل القريب.

4. الشهرة والموجودات غير الملموسة

	الشهرة	ترخيص للعمل كسوق للأوراق المالية	العلاقات مع مشاركي السوق (الوسطاء)	قاعدة بيانات التداول التاريخية	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة					
كما في 31 ديسمبر 2011	2,878,874	2,824,455	58,744	67,455	5,829,528
كما في 31 ديسمبر 2012	**2,878,874**	**2,824,455**	**58,744**	**67,455**	**5,829,528**
الإطفاء					
كما في 31 ديسمبر 2010	-	225,956	23,496	53,964	303,416
مصروف السنة	-	56,489	5,874	13,491	75,854
في 31 ديسمبر 2011	-	282,445	29,370	67,455	379,270
مصروف السنة	-	56,489	5,874	-	62,363
في 31 ديسمبر 2012	**-**	**338,934**	**35,244**	**67,455**	**441,633**
القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر 2012	**2,878,874**	**2,485,521**	**23,500**	**-**	**5,387,895**
في 31 ديسمبر 2011	2,878,874	2,542,010	29,374	-	**5,450,258**

لم يكن هناك انخفاض في قيمة الشهرة بتاريخ 31 ديسمبر 2012، على أساس القيمة العادلة للأعمال، استناداً إلى السعر السوقي المعلن للشركة بتاريخ 31 ديسمبر 2012 والذي يزيد على صافي موجوداتها في ذلك التاريخ.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

5. ممتلكات ومعدات

	أجهزة كمبيوتر وأنظمة معلومات	تحسينات على عقار مستأجر	أثاث ومعدات مكتبية	مركبات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة						
في 31 ديسمبر 2010	123,898	11,266	25,939	252	9,351	170,706
إضافات	500	-	1,851	-	2,557	4,908
تحويلات	10,071	-	863	-	(10,934)	-
شطب	-	-	(13,447)	-	-	(13,447)
استبعاد	(2,098)	-	(1,655)	-	-	(3,753)
في 31 ديسمبر 2011	132,371	11,266	13,551	252	974	158,414
إضافات	2,323	7	817	-	440	3,587
تحويلات	73	-	-	-	(73)	-
في 31 ديسمبر 2012	**134,767**	**11,273**	**14,368**	**252**	**1,341**	**162,001**
استهلاك متراكم						
في 31 ديسمبر 2010	101,298	10,780	18,370	252	-	130,700
استهلاك السنة	14,436	486	1,811	-	-	16,733
شطب	-	-	(7,274)	-	-	(7,274)
استبعاد	(2,094)	-	(1,540)	-	-	(3,634)
في 31 ديسمبر 2011	113,640	11,266	11,367	252	-	136,525
استهلاك السنة	10,043	-	769	-	-	10,812
كما في 31 ديسمبر 2012	**123,683**	**11,266**	**12,136**	**252**	**-**	**147,337**
القيمة الدفترية						
في 31 ديسمبر 2012	**11,084**	**7**	**2,232**	**-**	**1,341**	**14,664**
في 31 ديسمبر 2011	18,731	-	2,184	-	974	21,889

في 2011، تم شطب ممتلكات ومعدات بصافي قيمة دفترية بلغت 6 مليون درهم.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

6. موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2012	2011	
ألف درهم	ألف درهم	
139,441	118,707	استثمار في أوراق مالية متداولة
238,053	337,693	صناديق مُدارة (إيضاح أ)
377,494	456,400	

فيما يلي الاستثمارات بحسب التركيز الجغرافي:

2012	2011	
ألف درهم	ألف درهم	
314,439	384,971	- ضمن دولة الإمارات العربية المتحدة
63,055	71,429	- خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
377,494	456,400	

(أ) تتضمن الصناديق المدارة تتضمن أموال بقيمة 177,6 مليون درهم (31 ديسمبر 2011: 268,49 مليون درهم) (إيضاح 15) تتم إدارتها من قبل أحد مساهمي الشركة الأم.

7. ودائع استثمارية

2012	2011	
ألف درهم	ألف درهم	
		متداولة:
167,050	383,416	ودائع استثمارية بتاريخ استحقاق تقل عن ثلاثة أشهر (إيضاح 9)
611,076	248,010	ودائع استثمارية بتاريخ استحقاق لسنة واحدة وأكثر من 3 أشهر
778,126	631,426	
		غير متداولة:
810,000	810,000	ودائع استثمارية بتاريخ استحقاق بعد سنة واحدة
1,588,126	1,441,426	

إن الودائع الاستثمارية مودعة لدى مؤسساتٍ مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحمل معدلات ربح تتراوح بين 1.2٪ إلى 4٪ (2011: 0.6٪ إلى 4.2٪) سنوياً.

هناك وديعة استثمارية بقيمة 86.73 مليون درهم (2011: 36.73 مليون درهم) مرهونة كضمان مقابل تسهيلات سحب مصرفية على المكشوف غير مستخدمة مقدمة إلى المجموعة.

تتضمن الودائع الاستثمارية مبلغ 140.47 مليون درهم (2011: 134.73 مليون درهم) مودعة لدى الشركة الأم وتحمل معدل ربح يبلغ 3.72٪ (2011: 4.19٪) سنوياً (إيضاح 15).

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

8. مصاريف المدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى

2012	2011	
ألف درهم	ألف درهم	
9.094	8.491	إيرادات مستحقة عن ودائع استثمارية
1.245	471	رسوم عمولات تداول مستحقة
2.205	2.894	مبالغ مستحقة من وسطاء
6.253	5.371	مصاريف مدفوعة مقدماً
4.899	4.427	ذمم مدينة أخرى
23.696	21.654	
(2.808)	(2.490)	ناقصا: مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها
20.888	19.164	

صافي الحركة على مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها:

2012	2011	
ألف درهم	ألف درهم	
2.490	2.819	الرصيد الافتتاحي
318	(329)	مخصص / (عكس) خلال السنة
2.808	2.490	الرصيد الختامي

9. أرصدة نقدية ومصرفية

2012	2011	
ألف درهم	ألف درهم	
363	267	نقد في الصندوق
		أرصدة مصرفية:
17.664	30.409	حسابات جارية - إيضاح (أ)
20.332	11.954	حسابات توفير - إيضاح (ب)
26.936	8.350	حسابات مضاربة (ج)
65.295	50.980	
167.050	383.416	يضاف: ودائع بتاريخ استحقاق أقل من ثلاث أشهر (إيضاح 7)
232.345	434.396	النقد وما في حكمه

(أ) تشمل الحسابات الجارية (إيضاح 13) ودائع هامشية من أعضاء بخصوص التزامات المقاصة والتسوية الخاصة بهم. إن الودائع محتفظ بها في حساباتٍ منفصلة باسم المجموعة لدى مصرف المقاصة وتستخدم لسداد التزامات الأعضاء في حال العجز عن السداد.

(ب) تشمل حسابات التوفير المبالغ المقبوضة من شركاتٍ محددة مدرجة في سوق دبي المالي على حساب الأرباح المعلنة من قبل تلك الشركات المدرجة. وتتولى الشركة عملية إدارة توزيع تلك الحسابات. إن العائد السنوي على حسابات التوفير هو 0.5٪ (2011: 1٪) (إيضاح 13).

(ج) تحمل حسابات المضاربة معدل ربح يبلغ 0.5٪ (2011: 0.5٪ إلى 1٪) سنوياً.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

10. رأس المال

2012	2011	
ألف درهم	ألف درهم	
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل: 8.000.000.000 (2011: 8.000.000.000 سهم) بقيمة درهم واحد للسهم (2011: درهم واحد للسهم)	**8,000,000**	8,000,000

11. الاحتياطيات

احتياطي قانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في شأن الشركات التجارية رقم (8) لسنة 1984، وتعديلاته، خصصت المجموعة احتياطي قانوني بنسبة 10% من صافي أرباح المجموعة عن كل سنة إلى أن يساوي الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير متوفر للتوزيع باستثناء ما ينص عليه القانون.

احتياطي قانوني	
ألف درهم	
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2010	247,016
تحويل من صافي إيرادات السنة	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011	247,016
تحويل من صافي إيرادات السنة	3,519
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012	250,535

احتياطي إعادة تقييم استثمارات – بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

يتمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بالأرباح والخسائر المتراكمة الناشئة عند إعادة تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

12. مخصص تعويض مكافآت الخدمة للموظفين

2012	2011	
ألف درهم	ألف درهم	
الرصيد في بداية السنة	**6,717**	6,065
مرصود خلال السنة	**2,026**	1,239
مدفوع خلال السنة	**(449)**	(587)
الرصيد في نهاية السنة	**8,294**	6,717

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

13. ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

2012	2011	
ألف درهم	ألف درهم	
47,473	26,636	توزيعات أرباح مستحقة بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي (إيضاح 9)
32,985	19,424	بطاقات آيفستر
8,652	21,192	ودائع أعضاء هامشية (إيضاح 9)
15,097	16,584	مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى
6,526	6,790	إيرادات مقبوضة مقدماً
11,746	8,030	امانات الوسطاء
2,198	1,452	مبالغ مستحقة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة
9,487	-	إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 20)
134,164	100,108	

14. توزيعات أرباح مستحقة

لم تعلن المجموعة عن أي توزيعات أرباح خلال عامي 2012 و 2011. يمثل الرصيد المستحق توزيعات أرباح غير مستلمة من قبل المستثمرين منذ العام 2007.

15. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من الشركات الخاضعة للملكية المشتركة أو الإدارة والإدارة العليا والأعمال التي يسيطر عليها المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة فضلاً عن الأعمال التي يمارسون عليها تأثيراً فعالاً. أبرمت المجموعة خلال السنة معاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل العادي. وتم إجراء تلك المعاملات وفقاً للأحكام والشروط المتفق عليها بين الأطراف. فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة الناجمة عن تلك المعاملات:

2012	2011	معاملات خلال السنة:
ألف درهم	ألف درهم	
-	15,543	رسوم تحويل ملكية ورهن
5,517	7,268	إيرادات من ودائع استثمارية
931	1,715	مصاريف فوائد

فيما يلي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا خلال الفترة:

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

2011	2012	
ألف درهم	ألف درهم	
		مكافآت أعضاء الإدارة العليا
7,267	**6,647**	منافع قصيرة الأجل
577	**657**	المعاشات والتأمينات الاجتماعية
		أعضاء مجلس الإدارة:
1,248	**1,006**	- مكافآت إلى مجلس إدارة ناسداك
1,285	**1,988**	- بدل حضور اجتماعات للمجموعة

الأرصدة

2011	2012	
ألف درهم	ألف درهم	
		مبلغ مستحق من أطراف ذات علاقة الشركة الأم
134,728	**140,477**	ودائع استثمارية (إيضاح 7)
917	**-**	مبلغ مستحق من طرف ذي علاقة
3,094	**2,862**	إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية
		أطراف أخرى ذات علاقة
257,260	**257,260**	مبلغ مستحق من مؤسسة مالية
268,493	**177,601**	صناديق مدارة (إيضاح 6)
-	**1,831**	**مبلغ مستحق لطرف ذي علاقة الشركة الأم**
20,366	**21,297**	قرض مساند
		الطرف المسيطر الرئيسي
48,500	**48,500**	حكومة دبي

وفقاً لنشرة الاكتتاب العام الأولي في عام 2006، تم طرح نسبة 20٪ من رأس المال بقيمة 1.600.000.000 درهم للاكتتاب العام دائنة لحكومة دبي، وما زال منها مبلغ 48.5 مليون درهم مستحق السداد إلى حكومة دبي. إن الرصيد غير محمل بأي ربح.

إن القرض المساند مقدم من الشركة الأم بورصة دبي المحدودة إلى ناسداك دبي ليمتد (إيضاح 1)، وهو غير مضمون وليس لديه تاريخ سداد ثابت ويحمل معدل فائدة (ليبور) لفترة 12 شهراً زائداً نسبة 3.25٪ ويخضع لحقوق كافة الدائنين الآخرين بالشركة التابعة.

تمثل المبالغ المستحقة من مؤسسة مالية وديعة وكالة لدى منشأة حكومية وهي الآن تخضع لعملية إعادة هيكلة.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

16. إيرادات استثمار

2012	2011	
ألف درهم	**ألف درهم**	
41,316	51,046	العائد على ودائع استثمارية
4,012	3,509	توزيعات أرباح
45,328	54,555	

17. مصاريف عمومية وإدارية

2012	2011	
ألف درهم	**ألف درهم**	
57,473	56,649	رواتب ومنافع أخرى
7,612	9,202	إيجار
10,812	16,733	استهلاك
1.385	1,619	مصاريف مهنية
10,529	9,531	مصاريف صيانة
14,031	20,021	مصاريف أخرى
101,842	113,755	

18. ربحية / (خسارة) السهم الواحد

2012	2011	
35,185	(6,860)	صافي أرباح / (خسارة) السنة العائدة إلى ملاك الشركة (ألف درهم)
8,000,000	8,000,000	راس المال المصرح به- (ألف سهم)
(4,237)	(4,237)	ناقصاً: أسهم الخزينة - (ألف سهم)
7.995,763	7,995,763	عدد الاسهم المصدرة (الف سهم)
0,004	(0.001)	ربحية / (خسارة) السهم الواحد - بالدرهم

19. التزامات

2012	2011	
ألف درهم	**ألف درهم**	
1,343	465	التزامات لشراء ممتلكات ومعدات

ترتب على الشركة أيضاً التزام بقيمة 148 مليون درهم عن الاستحواذ على بقية الحصة في ناسداك دبي المحدودة بواقع 33٪. ومن المتوقع

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

20. أرباح غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية

إن الأرباح غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 9.4 مليون درهم المتعلقة بالسنة السابقة (2011: لا شيء)، وفقاً لما أقرته هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي المالي في اجتماعها المنعقد بتاريخ 21 مارس 2012، والمصادق عليه من قبل المساهمين خلال الجمعية العمومية السنوية التي عقدت بتاريخ 15 إبريل 2012، تم تخصيصها من الأرباح المحتجزة ليصرفها المساهمين على الأغراض الخيرية. بناءً على القواعد الشرعية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال اجتماعها المنعقد في 15 ديسمبر 2012، يقع على عاتق المساهمين مسؤولية إخراج وتوزيع هذه الأرباح للأغراض الخيرية. وبالتالي، تم تخصيص هذا المبلغ من الأرباح المحتجزة في البيانات المالية الموحدة.

21. أهداف إدارة المخاطر المالية

21.1 عوامل المخاطر المالية

تؤدي أنشطة المجموعة إلى تعريضها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وتلك المخاطر تنطوي على التحليل وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مجموعة من المخاطر. يعتبر قبول المخاطر بمثابة عامل أساسي للأعمال المالية، كما تعتبر المخاطر التشغيلية نتيجة حتمية للاستمرارية في العمل التجاري. وبالتالي، تهدف المجموعة إلى تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.

لقد تم تصميم سياسات إدارة مخاطر المجموعة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع سقوف وضوابط مناسبة للمخاطر ومراقبتها. تعمل المجموعة على مراجعة سياساتها لإدارة المخاطر بطريقة منتظمة لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

تضطلع الإدارة المالية للمجموعة بمراقبة وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بعمليات المجموعة من خلال تقارير المخاطر الداخلية التي تعمل على تحليل التعرضات بحسب درجة وحجم المخاطر. تنطوي تلك المخاطر على مخاطر السوق (بما فيها مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر أسعار الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

21.2 مخاطر السوق

(أ) مخاطر صرف العملات الأجنبية

إن أنشطة المجموعة غير معرضة للمخاطر المالية الخاصة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية نظراً لأن كافة الموجودات والمطلوبات الخاصة بها مقومة بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي الذي يرتبط بالدرهم الإماراتي.

(ب) مخاطر الأسعار

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم الناتجة عن الاستثمارات في الأسهم. يتم الاحتفاظ باستثمارات الأسهم لأغراض استراتيجية وليس لأغراض التداول، ولا تعمل المجموعة بالتداول بشكل نشط في هذه الاستثمارات.

تحليل حساسية أسعار الأسهم

لقد تم تحديد عمليات تحليل الحساسية أدناه استناداً إلى التعرض لمخاطر أسعار الأسهم في الفترة المشمولة بالتقرير.

في حال ارتفاع أو انخفاض أسعار الأسهم بنسبة 5٪ لكان هناك:

- ارتفاع أو انخفاض في احتياطيات إعادة تقييم الاستثمارات بقيمة 19 مليون درهم (2011: 23 مليون درهم) نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات.

(ج) مخاطر أسعار الربح

إن مخاطر أسعار الربح هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الربح السوقية. لا تمتلك المجموعة موجودات أو مطلوبات كبيرة تخضع لمخاطر أسعار الربح للتدفقات النقدية أو القيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

21.3 مخاطر الائتمان

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان وهي المخاطر في أن تتسبب إحدى الأطرف في خسارة مالية للمجموعة من خلال إخفاقها في الوفاء بإحدى التزاماتها. تنطوي الموجودات المالية التي من المحتمل أن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل أساسي على مبالغ مستحقة من مؤسسة مالية وودائع استثمارية لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى. تبنت المجموعة سياسة تقضي بالتعامل فقط مع أطراف تتمتع بملاءة ائتمانية جيدة والحصول على الضمانات الكافية، عند الاقتضاء، كوسيلة لتخفيف مخاطر الخسائر المالية كنتيجة للعجز عن السداد. تجري المجموعة معاملاتها بصفة حصرية مع الوسطاء المرخص لهم مع وجود كفالات مصرفية. تتم السيطرة على المخاطر الائتمانية من قبل الطرف المقابل من خلال وضع السقوف الائتمانية التي تتم مراجعتها واعتمادها من قبل الإدارة.

تعتبر مخاطر الائتمان على الأموال السائلة محدودة نظراً لأن الأطراف المقابلة هي مصارف ذات تصنيفات ائتمانية عالية تم تصنيفها من قبل وكالات تصنيف ائتماني عالمية.

فيما يلي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لمكونات بيان المركز المالي الموحد:

2011	2012	
ألف درهم	ألف درهم	
		موجودات مالية
257,260	**257,260**	مبالغ مستحقة من مؤسسة مالية
1,441,426	**1,588,126**	ودائع استثمارية
13,793	**14,635**	ذمم مدينة أخرى
917	**-**	مبلغ مستحق من طرف ذو علاقة
50,713	**64,932**	أرصدة نقدية ومصرفية
1,764,109	**1,924,953**	**مجموع الموجودات المالية**

رصدت المجموعة مخصص بقيمة 2.8 مليون درهم (2011: 2.5 مليون درهم) مقابل ذممها المدينة المشكوك في تحصيلها كما في 31 ديسمبر 2012. لم تتعرض بقية الذمم المدينة إلى التأخر في السداد أو الانخفاض في القيمة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

21.4 إدارة مخاطر السيولة

يضطلع أعضاء مجلس الإدارة بالمسؤولية الحصرية عن إدارة مخاطر السيولة، حيث عملوا على إعداد إطار مناسب لإدارة مخاطر السيولة وإدارة متطلبات التمويل للمجموعة على المدى القصير والمتوسط والطويل بالإضافة إلى متطلبات إدارة السيولة. تدير المجموعة مخاطر السيولة من خلال المحافظة على احتياطيات كافية والمراقبة المستمرة للتنبؤات والتدفقات النقدية الفعلية ومن خلال مطابقة تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

توضح الجداول التالية فترة الاستحقاق التعاقدي للمجموعة للموجودات والمطلوبات المالية غير المشتقة الخاصة بالمجموعة. تم إعداد الجداول استناداً إلى التدفقات النقدية غير المخصومة للموجودات المالية، والمطلوبات استناداً إلى فترات الاستحقاق التعاقدية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

فيما يلي تحليل السيولة للموجودات والمطلوبات المالية:

	في غضون 3 أشهر	من 3 شهور إلى 6 أشهر	من 6 شهورٍ إلى 12 شهرا	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
31 ديسمبر 2012	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مطلوبات مالية						
ذم دائنة ومصاريف مستحقة	147,015	-	-	-	-	147,015
قرض مساند	-	-	-	21,297	-	21,297
مبلغ مستحق الى طرف ذي علاقة	-	-	50,331	-	-	50,331
مجموع المطلوبات المالية	**147,015**	**-**	**50,331**	**21,297**	**-**	**218,643**
31 ديسمبر 2011						
مطلوبات مالية						
ذم دائنة ومصاريف مستحقة	113,389	-	-	-	-	113,389
قرض مساند	-	-	-	20,366	-	20,366
مبلغ مستحق الى طرف ذي علاقة	-	-	48,500	-	-	48,500
مجموع المطلوبات المالية	113,389	-	48,500	20,366	-	182,255

21.5 القيمة العادلة للأدوات المالية

صنفت المجموعة مقاييس القيمة العادلة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في وضع المقاييس. فيما يلي مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

- الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة (المستوى الأول).
- مدخلات أخرى بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة ضمن المستوى الأول الجديرة بالملاحظة للأصل أو المطلوب، سواء كان ذلك بشكل مباشر (كما في الأسعار) أو غير مباشر (المستمدة من الأسعار) (المستوى الثاني).
- مدخلات للأصل أو المطلوب التي لا تستند إلى بيانات سوق جديرة بالملاحظة (مدخلات لا يمكن ملاحظتها) (المستوى الثالث).

بتاريخ بيان المركز المالي، استندت القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة إلى أسعار السوق المعلنة. تعتبر السوق نشطة في حال كانت الأسعار المعلنة جاهزة ومتوفرة بشكل منتظم من الأسواق المالية أو أحد الوكلاء أو الوسطاء أو مجموعة القطاع أو خدمة التسعير أو إحدى هيئات الرقابة التنظيمية، وتمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية التي تحدث بشكل منتظم على أساس تجاري بحت. ويتم إدراج هذه الأدوات ضمن المستوى الأول. تتكون الأدوات المدرجة في المستوى الأول بصفة أساسية من استثمارات حقوق الملكية المعلنة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة للقيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشطة (مثل: العمليات التي تتم خارج البورصة) يتم تحديدها باستخدام أساليب التقييم. تعمل أساليب التقييم هذه على تحقيق الاستفادة القصوى من بيانات السوق الجديرة بالملاحظة عند وجودها وتعتمد على أقل قدر ممكن من التقديرات المحددة للمنشأة. في حالة كانت كافة المدخلات الهامة المطلوبة لإيجاد القيمة العادلة لإحدى الأدوات جديرة بالملاحظة، يتم إدراج الأداة ضمن المستوى الثاني.

في حال عدم استناد مدخلات هامة أو أكثر على بيانات السوق الجديرة بالملاحظة، يتم إدراج الأداة ضمن المستوى الثالث.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

يوضح الجدول التالي الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة التي تم قياسها بالقيمة العادلة في 31 ديسمبر 2012 و 31 ديسمبر 2011.

	31 ديسمبر 2012			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
- أسهم عادية	130,315	-	9,126	139,441
- صناديق مدارة	-	186,743	51,310	238,053
المجموع	130,315	186,743	60,436	377,494

	31 ديسمبر 2011			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
- أسهم عادية	108,826	-	9,881	118,707
- صناديق مدارة	-	278,166	59,527	337,693
المجموع	108,826	278,166	69,408	456,400

لم يتم إجراء عمليات تحويل بين المستوى الأول والثاني خلال السنة.

تسوية المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة للموجودات المالية

	تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
	أسهم غير مدرجة	
	2012	2011
	ألف درهم	ألف درهم
رصيد الافتتاح	**69,408**	76,676
استبعاد خلال السنة	**(5,577)**	-
ضمن خسارة شاملة أخرى	**(3,395)**	(7,268)
رصيد الإغلاق	**60,436**	**69,408**

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

22. الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية بحسب الفئة

2012	2011
ألف درهم	ألف درهم
الموجودات بحسب بيان المركز المالي الموحد	
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	456,400
377,494	
التكلفة المطفأة	
أرصدة نقدية ومصرفية	50,980
65,295	
ودائع استثمارية	1,441,426
1,588,126	
مبلغ مستحق من طرف ذي علاقة	917
-	
مبلغ مستحق من مؤسسة مالية	257,260
257,260	
ذمم مدينة أخرى	13,793
14,635	
	1,764,376
1,925,316	

المطلوبات المالية بحسب الفئة

2012	2011
ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات بحسب بيان المركز المالي الموحد	
مطلوبات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة	
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	113,389
147,015	
قرض مساند	20,366
21,297	
مبلغ مستحق إلى طرف ذي علاقة	48,500
50,331	
	182,255
218,643	

23. إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في حماية قدرة المجموعة على الاستمرارية في العمل على أساس تجاري بهدف توفير العوائد للمساهمين والمنافع للأطراف المعنية الأخرى والمحافظة على هيكل قوي لرأس المال لخفض تكلفة رأس المال.

وبهدف المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يمكن أن تعدل المجموعة مبلغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم جديدة لخفض الدين.

24. تقارير القطاعات

عقب إتباع الإدارة لمنهجية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8، يتم رفع تقارير القطاعات التشغيلية وفقاً للتقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس الإدارة (المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية)، حيث يتولى مسؤولية تخصيص الموارد للقطاعات المعلنة وتقييم أدائها. تتم إدارة المجموعة كوحدة واحدة، وبالتالي يعتقد أعضاء مجلس الإدارة بأن المجموعة تعمل بمثابة قطاع تشغيلي واحد في البورصة وعمليات المقاصة ذات العلاقة.